المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵔ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⵜⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵔⵉⵡ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم:
الفرص والتحديات

إحالة ذاتية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵓⵎⵎⵉⵔ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم:
الفرص والتحديات

رئيس اللجنة: أحمد رضى شامي

مقرر الموضوع: فؤاد ابن الصديق

إحالة ذاتية

ASA-CT-092022-63-7178-ar

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم.

وفي هذا الإطار، قرر مكتب المجلس تشكيل لجنة مؤقتة[1] عَهِدَ إليها بإعداد هذا الرأي.

وخلال دورة استثنائية انعقدت بتاريخ 9 نونبر 2022، صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي الذي يحمل عنوان « **تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم : الفرص والتحديات**».

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق المقاربة التشاركية التي دأب عليها المجلس، ثمرة إسهامات ووجهات نظر مختلف الفئات المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين[2]، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية «أشارك»[3] من 8 إلى 29 أكتوبر 2022، من خلال استبيان بسبع لغات هي : العربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والألمانية والإيطالية والهولندية.

1 – الملحق 1 : لائحة أعضاء اللجنة المؤقتة

2 – الملحق 2 : لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

3 – الملحق 3 : نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك»

ملخص تنفيذي

يسلط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر هذا الرأي الضوء على الطابع متعدد الأبعاد للرابط بين مغاربة العالم والمملكة المغربية، والعوامل التي تحدد خصوصيته وعمقه، والسبل والوسائل الكفيلة بتمتينه وضمان ديمومته. كما يأتي إعداد هذا الرأي في أعقاب خطاب جلالة الملك، نصره الله، بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب (20 غشت 2022) والذي جدد فيه جلالته دعوة مجموع المؤسسات الوطنية إلى الوقوف عند حصيلة وآفاق وسبل تأهيل التشريعات والسياسات العمومية المخصصة لصون مصالح وحقوق مغاربة العالم، ودعم مشاريعهم والنهوض بمساهمتهم في تنمية المملكة وتعزيز إشعاعها. ومن هذا المنظور، بلور المجلس رأيه وفق أربعة محاور كبرى متكاملة، ألا وهي : 1) بلوغ معرفة وفهم أفضل بأوضاع مغاربة العالم وتمثلاتهم وانتظاراتهم 2) الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة إليهم وتحسين نجاعتها، 3) تحسين آليات استقبال واستقطاب ومواكبة كفاءات مغاربة العالم وتعزيز مساهمتهم في مشاريع البلاد ونموذجها التنموي على المستوى العلمي والأكاديمي والثقافي والاقتصادي، 4) بث دينامية جديدة وتعزيز التقائية عمل البنيات المؤسساتية والإدارية والتمثيلية والجمعوية الموجهة للإنصات إلى مغاربة العالم وضمان مشاركتهم وتمثيلهم، مع الحرص على إشراكهم في بلورة السياسات العمومية التي تهمهم على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

وينطلق المجلس من معطى أساسي يتمثل في كون مغاربة العالم يشكلون نحو 15 في المائة من مجموع ساكنة المملكة، ويساهمون بأزيد من 7 في المائة من ناتجها الداخلي الإجمالي. ثُم إنه في شعورِ مغاربةِ العالمِ القويِّ بالانتماء إلى الوطن والطابع الهيكلي لمساهمتهم في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية وفي إقامة التوازنات الماكرواقتصادية للبلاد فرصةً وتحدِّياً في آنٍ واحد.

لقد أتاحت الهجرة لمغاربة العالم توسيعَ آفاقهم وتحسين ظروف عيشهم وأوضاع أسرهم وإثراء تجاربهم المهنية. فهم يرتقون بين عوالم اجتماعية وثقافية مختلفة من حيث الموروث التاريخي والهوية والبيئة المعيشية والمناخ السياسي. ثُمَّ إنهم يَنفعون بعملهم وطاقتهم الإبداعية ومواردهم المجتمعات التي تحتضنهم وبلدهم الأصل على حدٍّ سواء. غير أن هؤلاء النساء والرجال يواجهون بشكل متزايد، وفي كل مكان تقريباً، مناخات سياسية معادية للهجرة.

ورغم هذا السياق، فإن الرغبة في الهجرة لم تَفْتُر، مع بُروز وجهات جديدة للهجرة، لَعَلّ أبرَزها أمريكا الشمالية، حيث باتت الهجرة تستقطب فئات عريضة ومختلفة من المجتمع المغربي، يُشكل الشباب مُعظمَها، مع حضور أقوى للنساء في تدفقات الهجرة إلى الخارج. وهم مهاجرون من ذوي الشواهد العلمية العليا، يَقبلون، في سَعْيِهم للكد والعمل الجادّ، بمزاولة وظائف تكون في عدة أحيان أدنى من مستواهم التعليمي والمهني. وإذا كانت الجالية المغربية تضم بين صفوفها قصص نجاح باهرة لمهاجرين يمتلكون كفاءة ذات مستوى عالمي في العديد من القطاعات وفي عدة بلدانّ، فهي تضم في المقابل فئات تعاني من الهشاشة. فئات يصعب تقدير عددها لا تملك تصاريح إقامة، إلى جانب فئة القاصرين غير المرفوقين بذويهم مِمّن يَقَعون ضحايا شبكات الاتجار والاستغلال غير المشروعين، فضلاً عن العامِلات المُهاجرات اللاتي يُعانِين من مختلِف أشكال إساءة المعامَلة، عِلاوةً على الأشخاص المُسِنِّين

الذين اضطروا للمكوث في بلدان الإقامة نظراً لغياب إمكانية نقل حقوقهم الاجتماعية المكتسبة في بلد الإقامة، المتعلقة بمعاش التقاعد أو التعويضات الاجتماعية أو التغطية الصحية، نحو المغرب.

وتبرز هذه الوضعية، أهمية توفير حماية فعلية لحقوق مغاربة العالم وصون كرامتهم حيثما وُجدوا، إلى جانب مواصلة الجهود لتمكينهم من الاستفادة من خدمات قنصلية وإدارية وصحية واجتماعية ذات جودة، مع ضرورة تقريب الخدمات الثقافية منهم والاستجابة بطريقة عقلانية وذات مصداقية لحاجياتهم الدينية بما يُراعي المقومات الدينية للشخصية المغربية وينسجم مع قوانين بلدان الاستقبال. ويدعو هذا الرأي إلى تنظيم عملياتِ نقل الكفاءات والتشجيع على تقوية التبادل والعمل المشترك مع الكفاءات المغربية بالخارج، وذلك في جميع الميادين العلمية والأكاديمية والصناعية وفي مجالات الفن والثقافة. ومن شأن عمل من هذا القبيل أن يضع الأفراد في صُلب السياسات المعتمدة، أن يُعزِّز فرص نجاح مختلف البرامج والتدابير، على أن يتم تعهدها بالتجديد والتحيين، بما يشجِّع المشاركة الاقتصادية لمغاربة العالم ويدعم مشاريعهم الاستثمارية.

إن أوضاع مغاربةَ العالم وتمثلاتهم وتصوراتهم لآفاقهم المستقبلية في تغير دائم، إذ باتوا يندمجون بشكل متزايد في الحياة المدنية في المجتمعات التي يُقيمون فيها. ومن خلال نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر منصته الرقمية «أشارك» في إطار إنجاز هذا الرأي، يتبيَّن أنَّ قوة الأواصرِ التي تربط مغاربة العالم مع بلدهم الأصل تتجلى أساسا في تمسكهم بشخص جلالة الملك محمد السادس وبالمؤسسة الملكية واعتزازهم بما يضطلع به جلالتُه من دورٍ عالمي، إلى جانب الدفاع عن القضية المقدسة للصحراء المغربية، كما تتجلى في إشادتهم بما تحقق مِنْ تَقَدُّم في تنمية البلاد وتشبثهم بقيم المغرب وثقافته. لكنهم في المقابل أعربوا عن استِنكارِهم الشديد لمظاهر الفساد وغياب الأمن القانوني وبُطْء الخدمات الإدارية. ورغم أن أغلبية مغاربة العالم لا يفكرون في العودة بشكل نهائي إلى المغرب، غير أنهم يتطلعون إلى المساهمة في تنميته، وأن يسخِّروا لذلك ما اكتسبوه من كفاءات ومهارات ومعارف. كما أن منهم عدداً كبيراً ممن يَطْمَحون إلى المزاوجة في العمل بين المغرب وبلد الإقامة.

إن الهجرة لا يجوز ولا يمكن أن تَتَحَوَّل إلى وسيلةٍ لمعالجة البطالة، أو أن تُخْتَزَلَ في مُجرَّد مَوْرِدٍ لجلب العملة الصعبة أو تُصَيَّر إلى أداةٍ تُحَقِّق توازنَ الحسابات الخارجية للدولة. ويشكل هذا الرأي مساهمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل إحداث تَحَوُّلٍ في التعاطي مع الرابط مع مغاربةِ العالم، لا سيما عبر إعادة النظر في الإطار المؤسساتي والسياسات العمومية المخصَّصة لهم.

مؤطر: مداخل التغيير المقترحة من لدن المجلس

الإطار المؤسساتي: يدعو المجلس إلى تجديد الهندسة المؤسساتية الحالية من خلال:

- إناطة مهمة الإشراف على بلورة وحسن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمغاربة العالم بوزير مكلف بشؤون مغاربة العالم منتدب لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج؛
- الارتقاء بأدوار مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بجعلها مؤسسة عمومية استراتيجية خاصة بمغاربة العالم تشكل الذراع التنفيذي لتنزيل الاستراتيجية المشار إليها، وذلك بتنسيق مع مُختلِف الجهات الفاعلة والأطراف المعنية. ويوصى بأن توضع هذه المؤسسة تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بمغاربة العالم الذي يترأس مجلس إدارتها، وينبغي أن تخول الاختصاصات والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها على نحو أمثل؛
- الارتقاء باللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة إلى لجنة استراتيجية عليا، محدثة لدى رئيس الحكومة ومكلفة حصريا بقضايا مغاربة العالم. وينبغي أن تضم هذه اللجنة مختلف الأطراف المعنية وأن توكل إليها سلطات واسعة في مجالي المتابعة والتحكيم المرتبطين بتنفيذ البرامج الموجهة لمغاربة العالم.

جودة الخدمات المقدمة من لدن الإدارة وباقي الفاعلين المعنيين لفائدة مغاربة العالم:

- إحداث منصة رقمية وحيدة (على غرار مبدأ الشباك الوحيد) لتيسير العمليات والتفاعل بين كل الفاعلين في المنظومة الموجهة لمغاربة العالم. ويتعين أن تخول هذه المنصة لمغاربة العالم إمكانية الولوج إلى مختلف الخدمات والمعلومات والمساطر التي تهمهم (الوثائق القنصلية، وتقديم الدعم في مجال الاستثمار، والمعلومات الثقافية، وتدريس اللغة العربية، وغير ذلك)؛
- تعزيز الموارد البشرية العاملة في البعثات القنصلية من حيث العدد والكفاءة وتنوع القدرات والتدخلات، وتعزيز الوحدات القنصلية المتنقلة في البلدان التي تسجل ضعفاً في الخدمات الرقمية.

الاستفادة من الخدمات الدينية والثقافية:

- العمل بتعاون مع السفارات على عصرنة العرض الديني الموجه لمغاربة العالم؛
- إحداث جيل جديد من البنيات في مجال النهوض بالعمل الثقافي للمغرب بالخارج، تعمل وفق نمط تدبير مرن ودامج ومرتكز على التكنولوجيا الرقمية، وهي بنيات تسمى (hors-murs) أي غير مرتبطة بتشييد بناية داخل مجال ترابي معين أو تدبير إداري كلاسيكي. وينبغي أن يناط بهذه البنيات تنظيم ملتقيات منتظمة بالمغرب حول مغاربة العالم وببلدان الإقامة حول المغرب، على أن تتخذ هذه الملتقيات شكل منتديات للحوار ومعارض وحفلات وفعاليات ثقافية وأنشطة لتعزيز قيم المواطنة.

الاستفادة من الحماية الاجتماعية:

- الانخراط في حوار مع بلدان الاستقبال بهدف تحيين و/أو توسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالضمان الاجتماعي بهدف تبسيط الشروط التي تعيق استفادة مغاربة العالم من حقوقهم المرتبطة بالتقاعد والرعاية الصحية عند عودتهم بشكل نهائي أو مؤقت إلى المغرب؛
- العمل، بشراكة مع الأبناك وشركات التأمين، على إعداد عرض للتأمين عن المرض لفائدة الأصول، وعرض للتأمين الاختياري على التقاعد لفائدة مغاربة العالم يكون مرفقا بتحفيزات ضريبية.

تعبئة واستقبال الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج:

- إدراج مقتضيات تشريعية وتنظيمية (لا سيما مشروع القانون رقم 21.63 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي ونصوصه التطبيقية) تسمح بتيسير استقدام الكفاءات المغربية العاملة بالخارج، خاصة الأساتذة والخبراء والباحثين الجامعيين؛
- العمل في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص على إحداث منصة رقمية للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات خاصة بالكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، على أن تشمل المهن الجديدة وتلك التي تعاني من الخصاص على المستوى الوطني.

التحويلات المالية والتعبئة الاقتصادية لمغاربة العالم:

- فتح صندوق محمد السادس للاستثمار أمام مساهمة مغاربة العالم و/ أو إحداث صندوق استثمار مخصص لمغاربة العالم بهدف توجيه بعض الموارد نحو الأنشطة ذات الانعكاسات الاجتماعية والبيئية الإيجابية، والاستثمار في أسهم الشركات، وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تشجيع الفاعلين المغاربة في القطاع المالي على تطوير منتجات تكميلية ذات جاذبية في مجالي الادخار والتقاعد مخصصة لمغاربة العالم؛
- إحداث غُرَف تجارية مغربية مع مشاركة فعالة لمغاربة العالم من الفاعلين الاقتصاديين في بلدان الإقامة.

بخصوص التمثيلية والمشاركة السياسية لمغاربة العالم:

- تطوير مشاركة وتمثيلية مغاربة العالم في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة الجيدة التي يحدثها الدستور أو القانون؛
- وضع الترتيبات التنظيمية والتقنية، ولا سيما الرقمية منها، الكفيلة بتيسير التسجيل في اللوائح الانتخابية الوطنية والتصويت في الانتخابات التشريعية بالنسبة لمغاربة العالم.

دواعي وأهداف الإحالة الذاتية

يأتي إعداد هذا الرأي في أعقاب خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب (20 غشت 2022) والذي دعا فيه جلالته إلى الوقوف عند حصيلة ومدى نجاعة التشريعات والسياسات العمومية المخصصة لمغاربة العالم، مشددا على أنه «لابد أن نتساءل باستمرار : ماذا وفرنا لهم لتوطيد هذا الارتباط بالوطن؟ وهل الإطار التشريعي، والسياسات العمومية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم ؟ وهل المساطر الإدارية تتناسب مع ظروفهم؟ وهل وفرنا لهم التأطير الديني والتربوي اللازم؟ وهل خصصنا لهم المواكبة اللازمة، والظروف المناسبة، لنجاح مشاريعهم الاستثمارية؟».

ويسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذا الرأي إلى المساهمة في دينامية التفكير الوطني حول موضوع مغاربة العالم، التي دعا إليها جلالة الملك، وذلك من خلال تقديم تشخيص تركيبي لواقع الحال، تنبثق عنه توصيات رامية إلى الإسهام في تحيين السياسة الوطنية ذات الصلة، وفق مقاربة واقعية ومبتكرة، وذلك بغية صون وتخصيب والتمتين المتبادل للرابط بين مغاربة العالم والمملكة.

وتنتظم الإشكاليات التي سلط عليها التقرير الضوء وكذا الرؤية والتوصيات التي اعتمدها وفق أربعة محاور هي : 1) معرفة وفهم أفضل لقضايا مغاربة العالم، وذلك بغية 2) الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة إليهم وحماية حقوقهم، 3) تحسين آليات استقطاب ومواكبة كفاءات مغاربة العالم وتعزيز مساهمتهم في تنمية المملكة، 4) إشراك مغاربة العالم في بناء روابط مبتكرة تُعزز نجاحاتهم وتنهض بإشعاع المملكة. ويمكن تلخيص رؤية المجلس كالتالي : خدمة أفضل لمغاربة العالم وارتباط أقوى بالمغرب وبناء مشترك يحقق التنمية والإشعاع.

نطاق وحدود ومنهجية إعداد الرأي

إن هذا الرأي لا يزعم تناول الوضعية العامة لمغاربة العالم والسياسات المخصصة لهم في شموليتها وفي جميع أبعادها، كما أنه ليس عملا أكاديميا ولا مقاربة ترافعية للموضوع. بل هو مساهمة ترتكز على معطيات ملموسة وإحصائيات وتحليلات وآراء جرى استقاؤها من أبرز المصادر والمراجع المتوفرة، لا سيما التقارير والمؤشرات الصادرة عن مؤسسات عمومية وطنية ومنظمات دولية، وكذا مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع مسؤولين عن قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية، وباحثين جامعيين وخبراء. كما استند إنجاز الرأي على نتائج استشارة مواطنة بسبع لغات[4] جرى إطلاقها حول الموضوع من 8 إلى 29 أكتوبر 2022. وقد مكنت نتائج هذه الاستشارة من إغناء المعطيات النوعية حول وضعية مغاربة العالم وتمثلاتهم وتطلعاتهم.

إن هذا الرأي لا يتناول السياسة المغربية في مجال استقبال المهاجرين واللاجئين ولا حقوق الأجانب بالمغرب، على اعتبار أن هذه الجوانب تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

4 – لغات الاستبيان هي : العربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والألمانية والإيطالية والهولندية

I. معرفة وفهم قضايا مغاربة العالم على نحو أفضل

بلغ عدد مغاربة العالم المسجلين لدى شبكة قنصليات المملكة عبر العالم[5] 5.1 مليون شخص في أبريل سنة 2021. ويمكن أن نضيف إلى هذا العدد، الذي يمثل نحو 15 في المائة من ساكنة المملكة، الأشخاص الذين يعيشون بالخارج لكنهم غير مسجلين لدى القنصليات، سواء المغاربة المزدادون بالمغرب والمقيمون بالخارج، أو المغاربة أو مزدوجو الجنسية المزدادون والمقيمون بالخارج الذين يحمل أحد والديهم أو كلاهما الجنسية المغربية. من ثم، يمكن تقدير إجمالي الجالية المغربية بالخارج بين 6 و6.5 مليون شخص.

أما عدد المهاجرين المغاربة، وفقا لتعريف «المهاجر» من قبل منظمة الأمم المتحدة للمهاجر، أي الشخص الذي أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة، فإن عددهم يقدر حسب المنظمة الأممية بـ3.2 مليون شخص برسم سنة 2020[6]. وتجدر الإشارة إلى أن البنية الديمغرافية، ومناطق وبلدان الإقامة، ودوافع الهجرة من المغرب، والخصائص السوسيو-مهنية لمغاربة العالم، كلها متغيرات في تطور دائم وتختلف باختلاف السياقات والفئات المعنية.

إن هذا العدد يُظهر أن جزءاً مهما من الساكنة النشيطة بالمغرب، لا سيما الشباب، يتخذ قرار الهجرة. وقد أضحى حجم التحويلات المالية لمغاربة العالم يتجاوز 7 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، إذ يُتَوَقع أن يناهز سنة 2022 مبلغ 100 مليار درهم. وإذا كانت هذه النسبة المهمة تعكس متانة الروابط بين مغاربة العالم وبلدهم الأصل، فإن الطابع الهيكلي لمساهمتهم في التوازنات الماكرواقتصادية للبلاد ينطوي على تحديات كبرى : ذلك أن هذه التدفقات المالية وآفاق تطورها تصطدم بمخاطر الاستدامة، خاصة في ضوء شدة الصدمات الاقتصادية وتواليها؛ كما يتعين التساؤل عن مدى قدرة المغرب على توجيه تلك التحويلات نحو أنشطة إنتاجية واستثمارات طويلة الأمد. ومما يضفي أهمية أكبر على هذه التساؤلات، تنامي مناخ معاداة ظاهرة الهجرة في العديد من بلدان العالم، وكذا التغيرات التي طرأت، مع تعاقب الأجيال، على علاقة مغاربة العالم سواء ببلد الاستقبال أو بالمغرب.

5 – حسب الإحصائيات التي توصل بها المجلس من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، تتوزع أعداد المغاربة المسجلين لدى قنصليات المملكة، إلى غاية أبريل 2021، على الشكل التالي :

المنطقة	النساء	الرجال	المجموع
إفريقيا	88.245	124.214	212.459
أمريكا	65.959	8.3323	149.282
آسيا	108.414	94.319	202.733
أستراليا	501	508	1.009
أوروبا	1.969.678	2.557.965	4.527.643
المجموع	2.232.797	2.860.329	5.093.126

6 – اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي لمغاربة العالم : «كل شخص يحمل الجنسية المغربية أو أحد أبويه أو كلاهما مغربي، ويقيم في الخارج منذ أكثر من سنة»، ولعل هذا التعريف، الذي بات يستخدم بشكل متزايد، يعتبر أكثر ملاءمة لأنه يسمح بضم الأجيال الشابة من المغاربة المولودين في الخارج، والذين غالباً ما يحملون جنسية بلد الميلاد.

وجهات هجرة جديدة[7]

إذا كانت أوروبا[8] مازالت تستقبل غالبية المهاجرين المغاربة (89 في المائة)، فقد أصبحوا يتواجدون اليوم في أزيد من 100 بلد من بلدان المعمور. ورغم أن فرنسا تضم أكبر عدد من مغاربة العالم (أكثر من مليون مغربي حسب إحصائيات 2020)، فإن وتيرة نمو موجات الهجرة نحو إسبانيا كانت الأعلى ضمن موجات الهجرة المغربية بين سنتي 1990 و2020 (حوالي 500 في المائة)، متبوعة بأمريكا الشمالية (بلغت نسبة نمو أعداد المهاجرين نحو الولايات المتحدة حوالي 400 في المائة، و350 في المائة نحو كندا)، ثم إيطاليا وبلدان الخليج العربي والبلدان الاسكندنافية (السويد، النرويج).

تطور أعداد المهاجرين المغاربة ووجهاتهم

تعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة (لا يتم احتساب الطلبة، والعمال، ومزدوجي الجنسية والأشخاص المعتبرين مهاجرين سريين) وفق هذا المفهوم فإن المهاجر المغربي هو المواطن المغربي المزداد بالمغرب والمقيم بالخارج

	1990	2020	%
فرنسا	713 987	1 059 918	48%
إسبانيا	133 341	785 884	489%
إيطاليا	169 285	451 960	167%
بلجيكا	295 459	225 217	-24%
هولندا	114 850	174 914	52%
إسرائيل	157 029	158 396	1%
ألمانيا	72 631	127 095	75%
الولايات المتحدة	15 541	76 460	392%
كندا	16 116	75 009	365%
المملكة المتحدة	8 857	22 476	154%
سويسرا	8 362	18 914	126%
*الشرق الأوسط	6 130	15 699	156%
السويد	3 529	11 306	220%
النرويج	2 393	6 199	159%
تونس	7 275	6 146	-16%
	1 724 785	3 215 593	86%

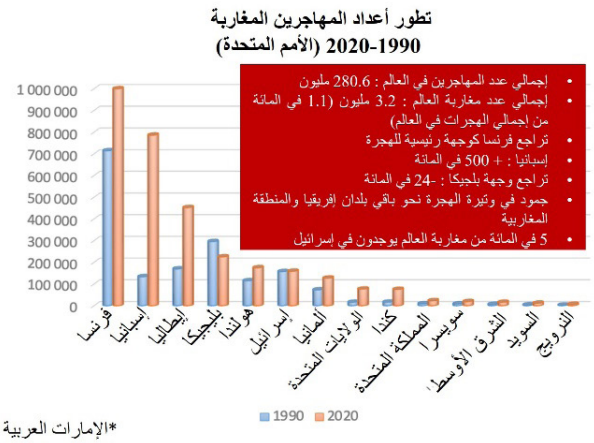

*الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، البحرين، العراق، لبنان، الأردن

المصدر : (Our world in Data)

تغير دائم لسياقات وأهداف الهجرة

لقد انتظمت الهجرة المغربية وفق سلسلة من الموجات، بحسب التطور الديموغرافي ووضعية سوق الشغل في المغرب، وتطلعات الشباب على وجه الخصوص، وفرص الشغل وسياسات الهجرة المعتمدة في بلدان الاستقبال. هكذا، كانت الموجة الأولى للهجرة (1965-1985) هجرة عمالية بشكل أساسي وهمت المناطق المنجمية وقطاعات صناعة السيارات والبناء والأشغال العمومية. وكانت هذه الموجة الأولى مؤطرة في جزء كبير منها بـ«اتفاقيات العمل» المبرمة مع فرنسا وهولندا وألمانيا وبلجيكا. وتضم هذه البلدان اليوم حوالي 55 في المائة من مغاربة العالم. أما الموجة الثانية، والتي ارتبطت أساسا بالنشاط الفلاحي، فقد امتدت من سنة 1985 إلى سنوات 2000، واستهدفت بلداناً أوروبية جديدة، لا سيما إسبانيا وإيطاليا. ومنذ مستهل سنوات 2000، برزت موجة ثالثة، تتسم بكونها، بالإضافة إلى اشتمالها على الهجرة العمالية و/أو الفلاحية، هجرة كفاءات، كما تتميز باستهدافها لوجهات جديدة، هي أمريكا الشمالية وبلدان الخليج.

7 – تم استقاء المعطيات المتعلقة بخصائص مغاربة العالم وأماكن تواجدهم من نتائج البحث الوطني حول الهجرة الدولية الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط خلال 2018-2019، والصادر سنة 2020

8 – معطيات توصل بها المجلس من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج (القطاع المكلف بشؤون مغاربة العالم) خلال جلسة الإنصات المنظمة يوم 7 أكتوبر 2022

على غرار جميع الجاليات المهاجرة عبر العالم، يغادر المهاجرون المغاربة موطنهم لأسباب اقتصادية واجتماعية في المقام الأول. إذ يعزو أكثر من نصفهم (53.3 في المائة) قرار الهجرة إلى البحث عن فرصة شغل، وتحسين ظروفهم المعيشية وتمدرس أطفالهم وبناء مستقبلهم، فيما يكمن الدافع وراء الهجرة بالنسبة لـ 24 في المائة منهم في الرغبة في مواصلة الدراسة والتكوين. هذا، ويُقْدِم واحد من أصل كل خمسة مغاربة على الهجرة من أجل التجمع العائلي أو الزواج (20 في المائة[9]). من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تغير المناخ، بوصفه عاملا مؤثرا يفاقم الهشاشة الاجتماعية في المناطق التي تعاني من دورية الجفاف والظواهر المناخية القصوى، من شأنه أن يزيد من حدة الهجرة القروية والهجرة نحو الخارج.

استمرار الرغبة في الهجرة وتنامي موجات المهاجرين

حسب بحث المندوبية السامية للتخطيط[10]، فإن حوالي 78 في المائة من المغاربة المقيمين حاليا بالخارج غادروا المغرب في الفترة ما بين 2000 و2018، فيما غادر 24 في المائة منهم البلاد منذ سنة 2015. وخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، بلغ عدد المهاجرين المغاربة في إطار الهجرة النظامية 27.000 شخص[11]. وحسب إحصائيات شعبة السكان بالأمم المتحدة، فإن المتوسط السنوي لعدد المهاجرين المغاربة خلال الثلاثين سنة الأخيرة (1990–2020) بلغ 50.000 شخص.

وتُظهر العديد من البحوث استمرار الرغبة القوية في الهجرة، وخاصة بين صفوف الشباب. إذ يشير تقرير للبارومتر العربي حول «الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» جرى إنجازه برسم فترة 2021–2022، إلى أن ثلث المغاربة (34 في المائة) قالوا إنهم يفكرون في الهجرة، أساسا لأسباب اقتصادية. وبالنسبة لهؤلاء الذين أكدوا رغبتهم في الهجرة، نجد أن 47 في المائة منهم تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة، و40 في المائة منهم حاصلون على شهادة جامعية، وصرح 53 في المائة أنهم لا يمانعون في الهجرة حتى في غياب الوثائق الرسمية[12].

9 – المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018–2019، يوليوز 2020

10 – المصدر نفسه

11 – تصريح السيد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغيرة والشغل والكفاءات، في جلسة للأسئلة الشفوية بمجلس النواب بتاريخ 17 أكتوبر 2022 : «فقد ولج ما يقارب 27.000 مغربي أسواق الشغل الأجنبية سنة 2022 عبر القنوات الرسمية، منهم 15.000 في فرنسا و12.000 في إسبانيا، وحوالي مائة في قطر والمملكة العربية السعودية وكندا وألمانيا. وقد انخرطوا أساسا في قطاعات الفلاحة والنقل الجوي والفنادق والأشغال العمومية والصناعة المعدنية والسيارات والصحة». انظر موقع Media 24

https://medias24.com/2022000--27/17/10/marocains-ont-quitte-la-maroc-en-2022-pour-travailler-a-letranger/

12 – البارومتر العربي، «الهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، 2022

https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII___Migration___Report-AR.pdf

جالية شابة، ونشيطة، تقترب من المناصفة الديمغرافية، حيث تشكل النساء مكونا نشيطا ومستقلا

تتسم الجالية المغربية بالخارج، على غرار ما تتصف به ساكنة التراب الوطني، بكونها ساكنة شابة في غالبيتها، بحيث إن 60 في المائة من مغاربة العالم تتراوح أعمارهم بين 15 و39 سنة، فيما تقل نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق عن 4 في المائة، مما يبرز أن أغلب المغاربة المقيمين بالخارج هم من الأشخاص النشيطين[13]. من جهة أخرى، لطالما تشكلت أفواج المهاجرين المغاربة في الماضي من الرجال أساسا، غير أن المرأة باتت تمثل اليوم 44 في المائة من مجموع المهاجرين، وهي نسبة تكونت في بادئ الأمر بفضل آلية التجمع العائلي قبل أن تصبح ثمرة هجرة نسائية مستقلة[14]. ويشكل معدل نشاط النساء المهاجرات، الذي يبلغ 38.2 في المائة، حوالي ضعف معدل نشاط النساء في الوسط الحضري بالمغرب. كما أن ثلثي مغاربة العالم ينتمون لفئة الأجراء (69 في المائة)، و10 في المائة منهم من أصحاب المهن الحرة، و3.3 في المائة مُشَغِّلُون وأكثر من 12 في المائة يعملون بدون عقد شغل.

جالية أكثر تأهيلا ومتعددة الكفاءات، تَكَوَّنَ أفرادها في المغرب، لكنهم يواجهون، لا سيما في أوروبا، إشكالية عدم تناسب وضعهم المهني مع شهاداتهم وكفاءاتهم

يتوفر مغاربة العالم على مستوى تعليمي أعلى من النسبة المتوسطة المسجلة لدى ساكنة المغرب، بحيث إن أكثر من ثلثهم لديهم مستوى تعليمي عال (33.5 في المائة)، وتُسَجَّلُ نسبةٌ أعلى في صفوف النساء (44.7 في المائة) مقارنة بالرجال (28.4 في المائة). ويتوفر ثلث مغاربة العالم على المستوى الثانوي (37.7 في المائة)، فيما تبلغ نسبة المتوفرين منهم على المستوى الابتدائي 16 في المائة[15].

وتجدر الإشارة إلى أن الكفاءات المغربية ذات التكوين العالي أضحت تتجه نحو كندا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من إقبالها على الوجهات التقليدية للهجرة (فرنسا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا). إذ نجد أن 76 في المائة من المغاربة المقيمين في أمريكا الشمالية يحملون شهادات عليا، مقابل 48 في المائة من المهاجرين الذين يقصدون الوجهات الأوروبية التقليدية، و28.4 في المائة بالنسبة للمهاجرين نحو الدول العربية و10.9 في المائة بالنسبة لوجهات الهجرة الأوروبية الجديدة[16].

وثمة معطى دالٌّ آخر، يتجلى في كون ثلاثة أرباع المهاجرين المغاربة الحاصلين على شهادة عليا (74.1 في المائة) تلقوا تكوينهم وحازوا شهاداتهم في المغرب. وتعد فرنسا الوجهة الأولى للمغاربة خريجي التعليم العالي بالمغرب (14.9 في المائة)، متبوعة بكندا (2.4 في المائة) والولايات المتحدة الأمريكية

13 – المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018-2019، يوليوز 2020

14 – جاء في البحث الوطني حول الهجرة الدولية الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط خلال 2018-2019، أن أكثر من ثلثي المهاجرين الحاليين هم ذكور (68.3 في المائة)، وتبلغ نسبة النساء 31.7 في المائة. وتصل نسبة النساء أعلى مستوياتها في الفئة العمرية 15-29 سنة (38.4 في المائة) وأدناها في صفوف الفئة العمرية 60 سنة فما فوق (23.7 في المائة). وحسب الإحصائيات الأخيرة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج التي توصل بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال جلسة الإنصات المنظمة بتاريخ 7 أكتوبر 2022، فإن نسبة النساء تقدر بـ44 في المائة مقابل 56 في المائة من الرجال.

15 – المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018-2019، يوليوز 2020

16 – المصدر نفسه

(2.2 في المائة)[17]. وتُبرِز هذه الأرقام مدى حجم ظاهرة هجرة الكفاءات المغربية (أو هجرة الأدمغة). ففي سنة 2021/2010 كان طبيب واحد من أصل كل أربع أطباء مغاربة، وممرض واحد من أصل كل خمسة ممرضين مغاربة، يشتغل بإحدى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[18]

وتشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أنه في جميع بلدان الاستقبال، يواجه المهاجرون المغاربة ظاهرة ملموسة تتمثل في عدم تناسب وضعهم المهني مع شهاداتهم وكفاءاتهم، بحيث يشغلون وظائف ويزاولون مهنا أدنى من مستواهم التكويني. بل إن هذه الإشكالية تطال المهاجرين المغاربة أكثر من باقي المهاجرين بنحو 4 في المائة[19]. ففي إيطاليا، البلد الذي يشهد أعلى فجوة على مستوى تناسب الشغل مع التكوين بين أبناء البلد الأصليين والمهاجرين المغاربة، نجد أن 81 في المائة من المغاربة المتوفرين على تعليم عال يشغلون وظائف أدنى من مستواهم التعليمي، في حين تبلغ هذه النسبة 21 في المائة في صفوف أبناء البلد الأصليين.

لكن غالبية مغاربة العالم يظلون ذوي تأهيل ضعيف، ويشتغلون أساسا في قطاعات تحتاج إلى كثافة في اليد العاملة

يشكل القطاع الأولي (الفلاحة والغابات والصيد البحري) أكبر قطاع يشغل اليد العاملة من مغاربة العالم (20.2 في المائة)، متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية (10.7 في المائة)، ثم المناولة وإصلاح السيارات والدراجات النارية (10.4 في المائة). ويفوق معدل نشاط النساء بعشر مرات معدل نشاط الرجال في القطاعات التالية : الصحة (13.1 في المائة مقابل 1.3 في المائة)، والتعليم والإدارة العمومية (7.4 في المائة مقابل 2.4 في المائة)، و الخدمات المنزلية (8.1 في المائة مقابل 0.6 في المائة)، والخدمات المالية (7.5 في المائة مقابل 2.3 في المائة) والخدمات الأخرى (16.1 في المائة مقابل 6.7 في المائة)[20].

طبيعة الروابط مع بلدان الاستقبال وبلد الأصل

إذا كانت الموجة الأولى للهجرة (1965-1985) قد انتظمت في غالبيتها في صيغة أفواج متعاقبة من المهاجرين، تتم بموجب عقد شغل مُحَدَّد المدة وتقوم على مبدأ الهجرة الفردية للعامل ثُم العودة إلى البلد الأصل، فإن التوقيف الرسمي لهجرة اليد العاملة نحو أبرز البلدان الأوروبية في سبعينيات القرن الماضي، فضلا عن إرساء آلية التجمع العائلي، قد غيرا ملامح دينامية الهجرة. فقد توقف المهاجرون تدريجيا عن الانخراط في منطق «الهجرة من أجل العودة والاستقرار بشكل أفضل في بلد الأصل» الذي كان معمولا به آنذاك، وأصبحوا يستقدمون أو يُنْشِئون أسرهم في بلد الاستقبال. وهكذا، باتت الجالية المغربية بالخارج، خاصة في أوروبا، تضم اليوم جيلا ثانيا ثم ثالثا بل ورابعا رأى النور وتقلى تعليمه في مجتمع الاستقبال، واندمج فيه، وإن بدرجات متفاوتة، لغويا وثقافيا ومهنيا. إن نسبة المغاربة

17 – المصدر نفسه

18 – OCDE (2016), Talents à l'étranger : Une revue des émigrés marocains, Éditions OCDE, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264264304-/

19 – المصدر نفسه

20 – المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018-2019، يوليوز 2020

مزدوجي الجنسية تزداد بانتظام : ذلك أن أزيد من ربع مغاربة العالم (27.4 في المائة) يحملون جنسية مزدوجة. وتعد هذه النسبة مرتفعة لدى النساء مقارنة مع الرجال (33.3 في المائة مقابل 24.6 في المائة). وترتفع نسبة المهاجرين الحاصلين على جنسية أخرى كلما تقدمنا في الفئة العمرية[21]، كما أنها تختلف من بلد لآخر. ويسجل أن حوالي ثلث الشباب المغاربة بأوروبا يحملون جنسية بلد الإقامة[22]. وتهم حالات الزواج المختلط حوالي خمس المهاجرين المغاربة (18.9 في المائة)، وتعتبر هذه النسبة أكثر ارتفاعا لدى النساء (27.1 في المائة) وفي صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة (24.8 في المائة).

إن طول فترة الإقامة في الخارج، ومواصلة المسار المهني، وإنشاء علاقات أسرية في بلد الاستقبال والاندماج فيه، واكتساب جنسيته، وممارسة الحقوق المدنية والمشاركة في الحياة السياسية المحلية هناك، كلها عوامل تشجع على الاستقرار الدائم في بلد الاستقبال. غير أن ذلك لا يؤثر على منسوب الروابط الوجدانية والذاكراتية والعائلية مع المغرب التي يستمر على أساسها تبادل الزيارات (أو ما يسمى بـ «سياحة الجذور»)، والتحويلات المالية، والعلاقات الاقتصادية، والتفاعلات الثقافية مع المملكة. كما أن كون 83.4 في المائة من مغاربة العالم يحولون جزءًا من دخلهم إلى المغرب وأن حوالي 3 ملايين منهم يزورون المملكة مرة واحدة على الأقل في السنة، معطى يجسد بشكل جلي قوة واستمرارية هذا الرابط. لذلك، فمن الضرورة بمكان العمل على الفهم الجيد لتمثلات مغاربة العالم والاستجابة المثلى لانتظاراتهم، بدءاً بانسجام وتأهيل السياسات والخدمات العمومية الموجهة لهم، وذلك من أجل تعزيز استدامة وديناميةهذا الرابط بين المغرب وجاليته بالخارج.

تمثلات مغاربة العالم وآراؤهم وانتظاراتهم[23]

حسب الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على منصته الرقمية «أشارك» في أكتوبر 2022[24]، فإن أزيد من ثلثي المستجوبين أي 65.22 في المائة وصفوا علاقتهم بالمغرب بالقوية. وتتجسد هذه العلاقات على شكل روابط شخصية وعائلية عبر الزيارات المنتظمة للأهل والعائلة (94.3 في المائة من المستجوبين) والاحتفال بالمناسبات الدينية والعائلية (37.3 في المائة من المستجوبين) أو إقامة ثانوية أو لفترات بالتناوب مع بلد الاستقبال (24.4 في المائة). كما تتخذ هذه الروابط صبغة مهنية على شكل استثمارات (34 في المائة من المستجوبين)، ثم التجارة (19.32 في المائة) أو العمل لدى مقاولات أو في إطار مشاريع التعاون (11.69 في المائة). أما باقي أنواع الروابط فهي تتعلق بالأنشطة الثقافية والسياحة وكذا الأنشطة المتعلقة بالتضامن.

21 – إذ تبلغ 44.1 في المائة لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 50 و59 سنة
CCME– IPSOS « Comprendre les jeunes marocains d'Europe », avril 2020.

22 – CCME– IPSOS « Comprendre les jeunes marocains d'Europe », avril 2020.

23 – يرتكز هذا الجزء أساسا على المعطيات التي تم جمعها خلال جلسات الإنصات التي أجراها المجلس ودراسة مجلس الجالية المغربية بالخارج وIPSOS
CCME– IPSOS « Comprendre les jeunes marocains d'Europe », avril 2020.

24 – عبر المنصة الرقمية أشارك، انظر استطلاع الرأي على الموقع www.cese.ma

طبيعة الروابط التي تجمع مغاربة العالم مع المغرب حسب نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

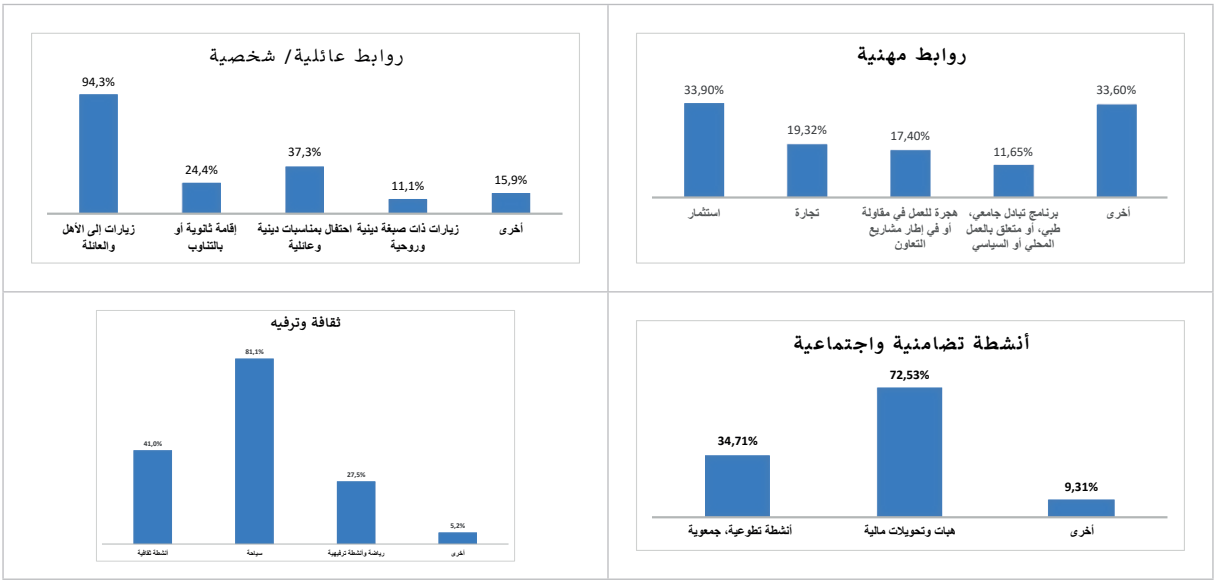

جلالة الملك محمد السادس و الملكية على رأس مقومات اعتزاز المغاربة بالانتماء الى المغرب

في معرض إجابتهم عن الأسباب الرئيسية لمستوى رضاهم وارتباطهم واعتزازهم بالروابط التي تجمعهم بالمغرب، استحضر المستجوبون في الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس عبر منصته الرقمية، الكثير من الأسباب التي يتقاطع أغلبها في النقط التالية: المؤسسات (جلالة الملك محمد السادس والمَلَكِية)، الهُوية الوطنية، التقدم المحرز في البنيات التحتية وتنمية البلاد، النهوض بحقوق المرأة (إصلاح مدونة الأسرة)، القِيَم المجتمعية، الثقافة والتنوع الثقافي.

دواعي الشعور بالاعتزاز والافتخار لدى مغاربة العالم

- **المؤسسات**: صاحب الجلالة الملك محمد السادس، التقدم الذي شهده المغرب منذ تَرَبعه على العرش ومواقف جلالته، تعزيز إشعاع المملكة على الصعيد الدولي، المؤسسة المَلَكِية، الدفاع عن مغربية الصحراء، النهوض بحقوق المرأة وتدبير أزمة كوفيد-19.
- **الهُوية الوطنية**: عُمْقُ تاريخ المغرب، الحس الوطني، المسيرة الخضراء، الوحدة الترابية (الدفاع عن الصحراء المغربية)، الديبلوماسية المغربية، وَحُبُّ البلاد والعَلَمُ الوطني.
- **التنمية**: أمن وسلامة البلاد، جاذبية الاستثمارات والفاعلين الدوليين، الطاقات المتجددة، البنيات التحتية والتجهيزات، تعزيز نظافة المدن، المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، البنيات التحتية الخاصة بالأنترنت والمشاريع الكبرى (القطار فائق السرعة «البراق») ونِصْفُ المارثون الدولي لمراكش
- **النهوض بحقوق المرأة**: إصلاح المدونة، تنظيم كأس أمم إفريقيا للسيدات لكرة القدم.

- **القيم المجتمعية**: التضامن، حسن الضيافة، الترحاب، «الكرم الاجتماعي»، الطبخ المغربي، الإبداع، العيش المشترك، التشبث بقيم الأسرة.
- **الثقافة والتنوع الثقافي**: تحقيق التوازن بين المعاصرة والعادات والتقاليد، الروابط مع أرض الأجداد، جمالية مناطق المغرب، التراث (وليلي...)، الفنون والفنانين
- **استقبال مغاربة العالم**: عملية «مَرْحَبَا»

ما هي مُحَدِّدَاتُ ارتباط المهاجرين ببلدهم الأصل؟

إن الشعور القوي بالانتماء إلى بلد الاستقبال لا يعني بالضرورة تلاشي الشعور بالانتماء إلى بلد الأصل. فقد سَجلت دراسة حديثة أجرتها الحكومة الكندية[25] أن ما يقرب من 70 في المائة من المهاجرين لديهم شعور قوي بالانتماء إلى كندا وبلدِهم الأصل على حد سواء. أما رُبع المهاجرين الذي أشار إلى ضعف شعور الانتماء لديه إلى بلده الأصلي، فإن أصحابه يعربون من جهة عن عدم رضاهم عن ظروف العيش في بلدانهم الأصلية وعن مستوى الحريات المدنية التي يعتبرونها متدنية، كما يتسمون من جهة أخرى بمشاركتهم النشطة في حياة المجتمع الكندي. هذا، و يؤثر سن الهجرة المبكر ومدة الإقامة وإتقان لغة بلد الاستقبال والتعامل بها على الشعور بالانتماء. وقد شمل هذا البحث المغاربة المقيمين في كندا.

إن ارتباط مغاربة العالم بالمغرب حقيقة ثابتة، تبرز دائما في نتائج البحوث الميدانية حتى الحديث منها، لا سيما في صفوف الجيلين الثالث والرابع[26] . لكن هذا الارتباط يبقى متعدد الأشكال ويختلف ليس فقط حسب التطور الديموغرافي ودرجة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والمدني لمغاربة العالم داخل بلدان الاستقبال، بل أيضا حسب الدينامية والفرص التي يمنحها الاقتصاد وسوق الشغل والبيئة الثقافية وظروف العيش في المجتمع المغربي.

ويَسْتَمِد الارتباط ببلد الأصل قوته من العديد من العوامل:

- يعتبر دعم الأسر (ثلث الشباب المغاربة في أوروبا يساعدون ماديا أسرهم في المغرب»[27]) والزيارات العائلية، فضلاً عن زيارة قبور ذويهم («سياحة الجذور») من الأسباب الرئيسية لزيارة مغاربة العالم لبلدهم[28] .
- الحفاظ في بلدان الإقامة على روابط شخصية، أو عائلية، أو مِهنية أو علاقات وُدية مع المغاربة والمغرب، والتواصل مع أشخاص من أصل مغربي[29] ، وكذا استخدام الشبكات الاجتماعية والتلفزيون

25 – إحصائيات كندا، مديرية الدراسات التحليلية: وثائق البحث. مواصفات ومحددات الشعور بالانتماء المهاجرين لكندا ولبلدهم الأصلي
https://www150.statcan.gc.ca/n1/pub/11f0019m/11f0019m2016383-fra.htm

26 - Etude du CCME- IPSOS « Comprendre les jeunes marocains d'Europe », avril 2020

27 – المصدر نفسه

28 – المصدر نفسه

29 – حسب الدراسة المشار إليها التي أنجزها مجلس الجالية المغربية بالخارج بشراكة مع (IPSOS)، فإن 71 في المائة من الأصدقاء والمعارف هم مغاربة أو من أصل مغربي

والإنترنت، والحفاظ على شبكات العلاقات في المغرب وتتبع الأحداث الراهنة في المغرب.

- أداء الشعائر الدينية ولا سيما الصيام من طرف ما يناهز 90 في المائة من الشباب المغاربة في أوروبا والاحتفال بالأعياد الدينية.
- الحفاظ على العلاقات بأرض الأجداد، وتناقل الحكايات والذاكرة الجمعية، ومعالم الخصوصية المغربية، المتنوعة والموحدة في نفس الآن، سواء في فن الطبخ والموسيقى والأزياء والعادات المرتبطة بالمناسبات الكبرى (الحناء، الختان، الأعراس، الولادة، المآتم) والتي تشكل نسيجا قويا ومتجانسا يجمع المغاربة سواء اليهود أو المسلمين.
- العناية الخاصة التي يوليها جلالة الملك منذ اعتلائه العرش لمغاربة العالم والتأكيد على تحيين وتأهيل فعالية الشبكة المؤسساتية والسياسات العمومية الموجهة إليهم. فثمة 24 خطابا ملكيا ساميا يشدد فيه جلالته على أهمية مغاربة العالم في حياة بلادنا وضرورة النهوض بالخدمات المقدمة لهم.

كما تتجلى متانة الرابط بين مغاربة العالم والمملكة المغربية بشكل واضح في توحد مشاعر المغاربة، أينما وجدوا، خلال التظاهرات الرياضية العالمية. وإن أداء المنتخب الوطني، خلال كأس العالم المنظمة في قطر ما بين شهري نونبر-دجنبر 2022، وتنوع تركيبته وما حققه من نجاحات باهرة، ليُشكل تمظهرا جليا لمدى تشبث مغاربة العالم ببلدهم الأصل، ومساهمتهم، بفضل مواهبهم وطاقاتهم، في تعزيز إشعاع المملكة على المستوى العالمي، كما يشكل عنوانا لالتفاف المغربيات والمغاربة، بالداخل والخارج، وتوحدهم حول الراية الوطنية[30] .

غير أن المعطيات المتعلقة بآفاق مغاربة العالم ورؤيتهم لمستقبلهم، تسائل محتوى مفهوم «الارتباط» ببلدهم الأصل. ويؤكد مغربي واحد فقط من أصل خمسة شبان مغاربة في أوروبا أنه «يربط مستقبله بالمغرب»[31]. وقد عَبَّر ثلثهم أنهم «مستعدون للاستقرار في المغرب خلال السنوات القادمة» كما أكد 19 في المائة من هؤلاء الشباب المستجوبين أنهم يعتزمون الاستثمار في مشاريع تنموية بالمغرب. غير أن أغلبهم ليس لديهم أي مشروع للعودة أو الاستثمار في المغرب.

وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي شهدته جودة الاستقبال وآجال الخدمات القنصلية، فقد عَبَّر مغاربة العالم عن إحساسهم بعدم الرضا إلى حد ما عن السياسات العمومية للبلاد بشكل عام، والخدمات الموجهة إليهم على وجه التحديد. وحسب دراسة لمجلس الجالية المغربية بالخارج[32] تحت عنوان: «فهم قضايا الشباب المغاربة المقيمين في أوروبا»، فإن عدم الرضا يهم أساسا الإصلاحات العامة للسياسات العمومية والخدمات القنصلية والجمارك ووسائل الإعلام والنقل الدولي. وتَظهر هذه التوجهات، وإن بشكل أقل حدة، في نتائج الاستشارة المواطنة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على منصته الرقمية «أشارك». إذ أبرزت أن غالبية المستجوبين راضون عموما عن الخدمات القنصلية والخدمات البنكية وعروض النقل وإجراءات عبور الحدود والتقدم المُحْرز في البنية التحتية الطرقية

30 – تمت إضافة هذه الفقرة إلى نص الرأي بتاريخ 7 دجنبر 2022

31 - Étude CCME- IPSOS « Comprendre les jeunes marocains d'Europe », avril 2020

32 - Étude CCME- IPSOS « Comprendre les jeunes marocains d'Europe », avril 2020

بالمغرب، لكنهم في المقابل غير راضين عن عرض الخدمات الثقافية، وتعليم اللغات الوطنية، وجودة الخدمات الإدارية، وعروض العلاجات الطبية وكيفيات الاستثمار بالمغرب.

تقديرات المستجوبين لجودة الخدمات المقدمة لمغاربة العالم في بلدان الاستقبال وفي المغرب حسب نتائج الاستشارة التي أجراها المجلس

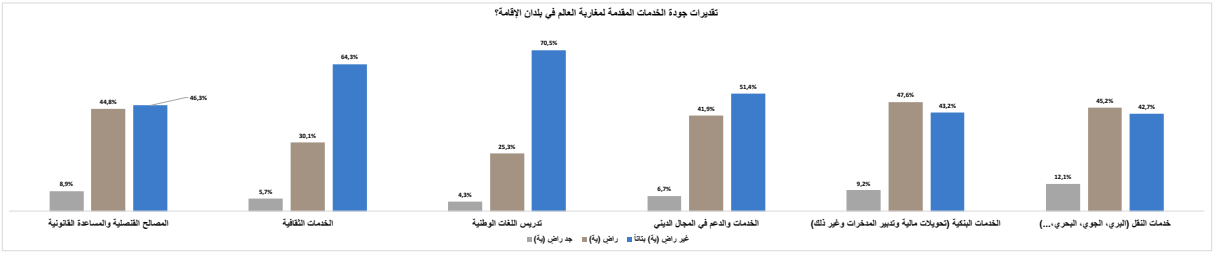

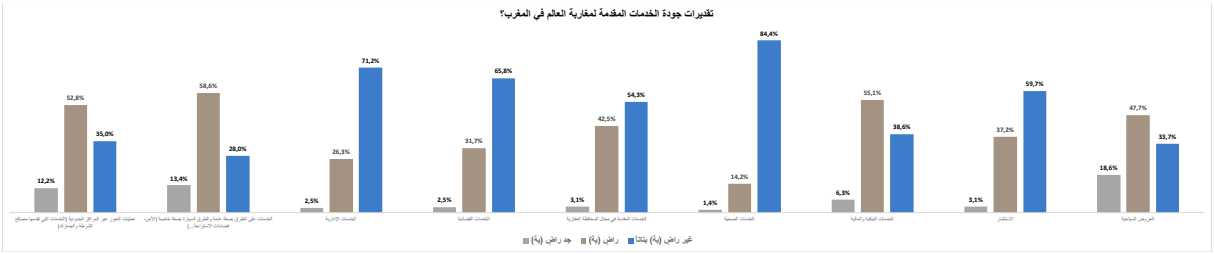

عموما، أظهرت مختلف جلسات الإنصات والنقاشات والاستشارات التي أجراها المجلس في معرض إنجاز هذا الرأي، خمسة أنواع من الانتظارات لدى مغاربة العالم، وهي كالتالي:

على الصعيد الديني: تسهر العديد من الهيئات والمؤسسات المعنية[33] على توفير التأطير وخدمات القرب في المجال الديني لفائدة مغاربة العالم. إذ تتولى تعميم النموذج الديني المغربي القائم على مؤسسة إمارة المؤمنين. وتشتغل هذه المؤسسات في احترام للتشريعات والبيئة الثقافية لبلدان الاستقبال بما يسمح بإرساء ممارسة دينية متوازنة، تدعو إلى قيم التعايش والحوار، وتتصدى لكل أشكال التحريض على الكراهية، والعنف والإرهاب. كما تتدخل هذه المؤسسات، على غرار الرابطة المحمدية للعلماء، من أجل تطوير البحث العلمي الإيجابي وتعزيز القدرات، وشحذ القوة الاقتراحية للمملكة على الصعيد الدولي. في هذا الصدد، هناك إجماع بشأن الحاجة إلى تعزيز النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني في وضوحه واعتداله، والمرتكز على منح الأولوية لإعمال العقل وحماية قِيَم الحياة وصون كرامة الإنسان، والمحافظة على مقومات العمل المغربي في المجال الديني، الذي يشكل ثمرة تراكم تاريخي، سواء في شقه الفكري أو الروحي.

33 – المجلس العلمي الأعلى، الرابطة المحمدية للعلماء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، المجلس الأوروبي للعلماء المغاربة، معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات

مؤسسة إمارة المؤمنين باعتبارها حامية لحقوق جميع المغاربة أيّا كان بلد مولدهم أو استقرارهم

إن مؤسسة إمارة المؤمنين في شخص الملك أمير المؤمنين وصلاحياته الروحية والدستورية، تعتبر إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الدولة وهي ضامنة لاستمراريتها وتشكل مكونا أساسيا في تماسك الهوية الوطنية. وتشكل هذه المؤسسة القاعدة التي يقوم عليها النموذج الديني المغربي الذي ينتصر لمبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح، حيث يعتبر الملك، أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية لجميع المواطنات والمواطنين المغاربة باختلاف معتقداتهم الدينية.

وفضلا عن الفصل 41 من الدستور، فإن مؤسسة إمارة المؤمنين تضمن بموجب عقد البيعة الذي ينتقل من جيل إلى آخر، حماية الحقوق الفردية والجماعية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المغاربة[34] أينما كانوا في الداخل أو الخارج، وأيا كان بلد مولدهم أو استقرارهم أو الجنسيات الإضافية التي يحملونها.

في المجال الثقافي: تمت الإشارة إلى ضرورة الاستفادة بشكل أفضل من تعليم اللغة العربية، ومعرفة تاريخ المغرب والاطلاع على حياته الثقافية، كتطلع مشروع لدى مغاربة العالم. في هذا الصدد، فإنهم يُفضلون الدعامات الرقمية والخدمات المبتكرة «خارج الأسوار» ذات التدبير المرن والدامج، بَدَلا من المقاربات التقليدية المتمثلة في إحداث مراكز ثقافية تحتضنها مقرات ثابتة ومكلفة لكنها ضعيفة الجاذبية.

في المجال الاقتصادي: جرى التشديد على ضرورة تعزيز التمثيلية في الخارج للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وإبراز الفرص الاقتصادية المتاحة بالمغرب. كما ينبغي إعطاء دفعة قوية لمختلف آليات وتدابير الاستقبال والدعم والانتصاف الموضوعة رهن إشارة مغاربة العالم وضمان حسن اشتغالها.

من حيث الخدمات القنصلية والإدارية والاجتماعية: خلال السنوات الأخيرة، شهدت التجهيزات وآجال الاستقبال وإجراءات التوصل بالملفات ومعالجتها في القنصليات المغربية بالخارج تطورا ملموسا. غير أنه لا تزال هناك مآخذ بخصوص عدم اكتمال عمليات الرقمنة ونزع الطابع المادي عن المساطر والإجراءات وحول جودة وتكاليف عروض النقل (الجوي والبحري وما إلى ذلك)، والولوج إلى خدمات القضاء.

في ما يتعلق بالأخلاقيات في مجال الأعمال: من بين الانتظارات التي يعتبرها مغاربة العالم ذات أولوية في هذا المجال، نذكر ضرورة القضاء على العراقيل الإدارية ومكافحة سلوكيات الفساد، وبشكل عام العمل على احترام الأخلاقيات في مجال الأعمال والعلاقات الاقتصادية والخدمات العمومية.

34 – يقوم عقد البيعة على التزام مؤسسة إمارة المؤمنين بالحفاظ على المقاصد الخمسة للشريعة: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ المال، حفظ العرض والكرامة، جلسة إنصات للدكتور أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، 21 شتنبر 2022

أبرز عوامل عدم رضا مغاربة العالم، حسب نتائج الاستشارة المواطنة

- **ضعف أخلاقيات الأعمال:** «الفساد»، «الزبونية»، دفع أموال غير مستحقة «الابتزاز»، «الخداع»، «الاحتيال والاستيلاء على الممتلكات»، «النصب في المعاملات العقارية».
- **الصعوبات المرتبطة بالمرفق العام والخدمات الإدارية:** التسويف والتعقيد والبطء في المعاملات الإدارية، المساطر الإدارية والجمركية والقضائية، ومسطرة معادلة الشهادات.
- **تعقيدات مناخ الأعمال:** فيما يتعلق بالمعلومات، وشفافية إجراءات الاستثمار، وتعدد المحاورين بالنسبة لصغار المستثمرين، والعلاقات البنكية، وشفافية المنظومة الضريبية.
- **ضعف الخدمات الصحية والنظافة العمومية:** التأخر في تقديم الإسعافات الأولية عند وقوع حوادث السير، تدني جودة الرعاية الطبية، واقع حال المستشفيات العمومية، انتشار النفايات على الطريق العام.
- **الأمن والنظام العام:** بعض المظاهر التي تغذي الشعور بغياب الأمن؛ الشطط في استعمال السلطة من لدن بعض أعوان المراقبة الطرقية، فرض غرامات وعقوبات «غير مبررة أحيانا».
- **السلوك المدني:** عدم احترام حقوق المرأة، تصرفات حراس السيارات، عدم الاعتراف بمغاربة العالم واحترامهم، التعرض لسوء المعاملة ولوضعيات مُهينة، الإحساس بالتمييز ضد الأجانب وسوء المعاملة، تصرفات مسيئة وغير مواطنة، عدوانية بعض أعوان الجمارك، البيروقراطية، الشروط والقواعد المرتبطة بالإقامة في الفنادق.
- **جودة خدمات النقل:** تكلفة تذاكر الطائرة، أوجه الاختلال في خدمات الشركة الوطنية للنقل الجوي (استقبال، معلومات، مساعدة، إلخ)؛ جودة وسائل النقل العمومي، اكتظاظ القطارات.

II. الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لمغاربة العالم وحماية حقوقهم وصون كرامتهم

الاستفادة من الخدمات الثقافية والدينية

تشكل المؤسسات العمومية والجمعيات العاملة في مجال الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية لمغاربة العالم مجموعة مكثفة من الفاعلين بتدخلات تمس مجالات مختلفة (تعليم اللغات والخدمات الدينية والمنصات الرقمية، البرمجة الفنية، الجامعات الصيفية، التخييم). غير أنهم يواجهون تحديا أساسيا يتجلى في مدى القدرة على الاشتغال كشبكة حقيقية تتسم بالتقائية الأهداف وتنسيق العمل على مستوى الوسائل والتدخلات، وذلك من أجل تعزيز ديناميتهم وإبراز فعاليتهم. وقد كشف تقرير للمجلس الأعلى للحسابات[35] أن «برامج العرض الثقافي المنجزة من طرف الفاعلين المؤسساتيين لصالح المغاربة المقيمين بالخارج، تعرف مجموعة من الاختلالات المرتبطة غالبا بجوانب التنسيق على مستوى المبادرات واستعمال الوسائل والموارد والحكامة (في أبعادها التنظيمية والمسطرية والتخطيط والبرمجة)». وإذا كان مجموع الفاعلين يُجمِعون على أهمية العمل الثقافي والتربوي بالنسبة لمغاربة العالم، إلا أن هذا العمل يتأثر سلبا بجملة من العوامل منها عدم المعرفة الجيدة بانتظارات الفئة المستهدفة، وعدم انتظام الميزانيات والآليات والتدابير المخصصة لهذا المجال، وقلة التنسيق بين الفاعلين وضعف جاذبية الخدمات التي يقدمونها.

في هذا الإطار، تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين مختلف القطاعات الحكومية، من قبيل الاتفاقية المبرمة بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والقطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية (13 أكتوبر 2011) من أجل النهوض باللغة العربية ونشر الثقافة المغربية في بلدان الاستقبال عبر تعزيز قدرات الموارد البشرية والأطر التربوية وقدرات الجمعيات والمنظمات والمؤسسات التعليمية الخاصة العاملة في صفوف مغاربة العالم. في هذا الصدد، أشار المجلس الأعلى للحسابات إلى جملة من الإشكالات من قبيل عدم تطبيق الالتزامات حول نقاط أساسية مثل وضع دفاتر تحملات للمشاريع، وتكوين المُكَوِّنين. كما أن الصعوبات أعاقت تنفيذ العديد من اتفاقيات الشراكة على غرار الاتفاق الموقع بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج في نونبر 2012. وأحدثت بموجب هذا الاتفاق لجنة دائمة للتنسيق، مكونة من أطر عليا تمثل الطرفين، وملزمة بعقد اجتماعاتها العادية مرة كل ستة أشهر على الأقل، من أجل التشاور الدائم في ميادين عمل كلا الطرفين لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج. غير أن الحصيلة المرتبطة بتفعيل هذا الاتفاق لم تكن، حسب المجلس الأعلى للحسابات، ذات أثر واضح.[36]

35 – المجلس الأعلى للحسابات، تقييم برامج العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج، التقرير السنوي برسم 2016-2017
http://www.courdescomptes.ma/upload/___ftp/documents/Offre%20culturelle___marocains%20residant%20a%20letranger___AR.pdf

36 – المصدر نفسه

وفضلا عن ضعف الميزانيات، يواجه العمل الثقافي والتربوي المُوجه لمغاربة العالم، صعوبات تتعلق بتعبئة هذه الميزانيات[37]، وبطء آليات التخطيط (يمر تمويل البرامج المعدة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج عبر الاعتمادات المخصصة للتمثيليات الدبلوماسية بالخارج (السفارات والقنصليات))، والخصاص في الموارد البشرية اللازمة لتتبع التنفيذ الميزانياتي والتقني وتنزيل البرامج في الخارج.

إن هذه الإكراهات لا تحول دون اتخاذ مبادرات إيجابية على غرار المنصة الرقمية لتعلم اللغة العربية لفائدة مغاربة العالم «e-madrassa.ma» أو إطلاق المنصة الرقمية «e-taqafa.ma» المخصصة للتراث الثقافي (يناير 2015)، أو المنصة المسماة «Maghribcom» التي تهدف إلى تعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج. غير أن بعض هذه المواقع يصعب الولوج إليه أو لا يتم تحيينه بوتيرة متواصلة.

ويتم توجيه التمويل المخصص للعرض الثقافي في المقام الأول (52 في المائة من الموارد المالية المرصودة) للبرامج اللغوية، ثمَّ الأنشطة الدينية (26 في المائة)، والأنشطة الثقافية والفنية (22 في المائة)[38]. وفي ما يتعلق بمصادر التمويل، فإن القطاع الحكومي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج يعتبر المشرف الرئيسي على بلورة السياسات والبرامج الثقافية الموجهة لمغاربة العالم، كما تعد مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج فاعلاً رئيسياً في هذه الدينامية، من خلال المساهمة بنسبة 42 في المائة من الميزانية المخصصة للأنشطة الثقافية، ثم تأتي بعد ذلك كلٌّ من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (25 في المائة)، والقطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية (13 في المائة)، والقطاع المكلف بالشؤون الخارجية (5 في المائة)، ثم القطاع المكلف بالثقافة (2 في المائة)[39]. وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى مصادر التمويل المتأتية من خارج الميزانية، من قبيل الدعم الممنوح من لدن بلدان الاستقبال والتبرعات والهبات، يبقى محدوداً.

توصيات

- العمل بتعاون محكم مع التمثيليات الدبلوماسية على تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بعرض الخدمات ذات الطابع الديني الموجهة لمغاربة العالم في بلدان الاستقبال، وملاءمتها مع خصوصية كل بلد، مع وضع أهداف محددة وفق برنامج زمني دقيق، والحرص على إشراك جميع الأطراف المعنية؛

- إحداث جيل جديد من البنيات التدبيرية في مجال النهوض بالعمل الثقافي للمغرب بالخارج، تعمل وفق نمط تدبير مرن ودينامي ومرتكز على التكنولوجيات الرقمية، وهي بنيات تسمى (hors-murs) أي غير مرتبطة بتشييد بنايات داخل نفوذ ترابي معين أو تدبير إداري كلاسيكي. وينبغي أن يناط بهذه البنيات تنظيم ملتقيات منتظمة بالمغرب حول مغاربة العالم وببلدان الإقامة حول المغرب، على أن تتخذ هذه الملتقيات شكل منتديات للحوار ومعارض وحفلات وفعاليات ثقافية وأنشطة لتعزيز قيم المواطنة؛

37 – دراسة من أجل إعداد سياسة ثقافية لفائدة مغاربة العالم منجزة من لدن القطاع الحكومي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2015

38 – تم استقاء هذه المعطيات من الوثيقة المتعلقة بالسياسة الثقافية لفائدة مغاربة العالم، التي أعدها القطاع الحكومي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2015.

39 – المصدر السابق.

- الاستثمار في محتويات ثقافية إبداعية وذات جاذبية، تستجيب لانتظارات مغاربة العالم، وتلائم الأنساق الثقافية للأجيال الصاعدة منهم، مع الحرص على تعزيز رقمنة البرامج وتنويع الدعامات الإعلامية؛

- تأهيل البرامج والأطر المرجعية البيداغوجية ومسارات التكوين الديني للمتدخلين المعنيين بالشأن الديني، وتعزيز قدرتهم على إبراز التعاليم السمحة للإسلام في ظل مقومات النموذج الديني المغربي وإعمال العقل والاجتهاد، في إطار احترام حقوق الإنسان الأساسية والحوار والتسامح تجاه جميع المعتقدات، وفي ظل احترام الشخصية الثقافية وانشغالات مجتمعات استقبال مغاربة العالم. وفي هذا الصدد، ينبغي استكمال مناهج التكوين المقدم للقيِّمين الدينيين من خلال تضمينها العلوم الإنسانية، وتوعيتهم بالمرجعيات التاريخية والخصوصيات القانونية والمؤسساتية والاجتماعية والثقافية لمجتمعات بلدان الاستقبال.

الاستفادة من الخدمات الإدارية

تعتبر الاستفادة من الخدمات الإدارية، سواء في بلدان الإقامة أو في المغرب، أحد أسباب عدم الرضا الأكثر وروداً على لسان المعنيين: 71 في المائة من المشاركات والمشاركين في الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو ما ينسجم مع نتائج استطلاعات أخرى تم تنظيمها في هذا الشأن[40].

وقد كان هذا التشخيص المعبر عنه من قبل مغاربة العالم في صلب مضامين خطاب العرش لسنة 2015[41]، والذي أطلق على إثره القطاع الحكومي المعني العديد من الأوراش الرامية إلى تحسين مستوى الخدمات القنصلية، لا سيما من خلال العمل على ما يلي[42]:

- تبسيط الخدمات القنصلية وتوحيدها وإعداد دليل خاص بها[43]؛

- رقمنة الخدمات القنصلية، مما أتاح الإحداث التدريجي لنظام لحجز المواعيد عبر الإنترنت[44] ومراكز للاتصال وبوابة لطلب المعلومات وإيداع الشكاوى عبر الإنترنت؛

- توقيع شراكات مع الإدارات الوطنية[45] من أجل تحسين تتبع طلبات مغاربة العالم، وتبسيط المساطر ورقمنتها وتقليص الآجال؛

40 – كشفت دراسة أنجزها مجلس الجالية المغربية بالخارج في أوساط شباب من مغاربة العالم بأوروبا أن 46 في المائة من مغاربة العالم الشباب الذين شملهم الاستطلاع غير راضين عن الخدمات القنصلية؛ 47 في المائة عن الجمارك، 52 في المائة عن العدالة؛ و41 في المائة عن خدمات النقل الدولي.

41 – الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش، 30 يوليوز 2015.

42 – جلسة إنصات نظمها المجلس بتاريخ 07 أكتوبر 2022 مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

43 – https://www.consulat.ma/ar/khdmat-qnslyt

44 – في 9 دول إقامة: ألمانيا، بلجيكا، كندا، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، سويسرا.

45 – يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين مؤسسة وسيط المملكة والقطاع الحكومي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج بتاريخ 16 دجنبر 2020 بشأن التعاون من أجل التدبير الناجع لشكايات وطلبات مغاربة العالم؛ والاتفاق الموقع مع المديرية العامة للأمن الوطني لرقمنة عمليات إدخال ومعالجة طلبات الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو تجديدها (إطلاق مرحلة تجريبية على مستوى مركزين قنصليين)؛ والاتفاق الموقع مع وزارة الداخلية بشأن رقمنة سجلات الحالة المدنية والمعالجة الإلكترونية للشهادات وعقود الولادة وكذا الإجراءات المتعلقة بملء وتحويل ملف طلب جواز السفر.

- التنظيم المنتظم لحوار حول قيم المواطنة، و«أيام الأبواب المفتوحة» وقنصليات متنقلة وفتح «دار مغاربة العالم وشؤون الهجرة» في كل من بني ملال والناظور وتزنيت لتكون بمثابة شباك وحيد لفائدة مغاربة العالم عند زيارتهم للمغرب أو استقرارهم النهائي به.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، لا تزال عدد من الصعوبات تؤثر على جودة الخدمات المقدمة لمغاربة العالم، ولا سيما:

- التغطية الجغرافية غير المتكافئة لشبكة القنصليات، ووجود تفاوت بالنسبة للوجهات الجديدة التي بدأ المهاجرون المغاربة يقصدونها مؤخراً، وضعف الوسائل[46] المتاحة للقنصليات، لا سيما عدم ملاءمة بعض المباني[47] ونقص الموظفين المؤهلين؛

- الضغط الموسمي الذي تشهده فترات العطلة، مما يؤدي إلى تجاوز قدرات الموارد البشرية والتنظيمية المخصصة لاستقبال مغاربة العالم على مستوى الإدارات المعنية بالمغرب وكذا بالمصالح القنصلية؛

- صعوبة التنسيق بين المصالح القنصلية وباقي المصالح الإدارية الأخرى، مما يكرس بطء وتكرار المساطر، وتمديد آجال الحصول على الوثائق الإدارية حتى الأساسية منها؛

- تعدد الهيئات التي تتلقى الشكاوى والتظلمات من طرف مغاربة العالم[48] وغياب المعلومات حول مؤشرات معالجة المشاكل وحلها، مما يحول دون التوفر على معلومات واضحة حول وتيرة هذه الشكاوى والتظلمات وطبيعتها، ولا حتى حول نسب معالجتها، أو الآجال المخصصة لذلك أو مآلها[49].

توصيات

- تسريع مسلسل رقمنة الخدمات القنصلية بما يُمَكِّنُ من تحسين إمكانية الاستفادة من الخدمات وتسريع وتيرتها؛

- إحداث منصة رقمية وحيدة (وفق منطق الشباك الوحيد) لتيسير العمليات والتفاعل بين كل الفاعلين في المنظومة الموجهة لمغاربة العالم. ويجب أن تخول لهم هذه المنصة إمكانية الولوج إلى مختلف الخدمات والمعلومات والمساطر التي تهمهم (الوثائق القنصلية، وتقديم الدعم في مجال الاستثمار، والمعلومات الثقافية، وتدريس اللغة العربية، وغير ذلك). وفي هذا الصدد، أكد 90.2 في المائة من المشاركات والمشاركين في الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن إحداث منصة رقمية تتضمن جميع الخدمات وتستجيب لمختلف طلبات مغاربة العالم يمكن أن يشكل حلاً للصعوبات الإدارية التي تعترضهم؛

46 – التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020.

47 – 47 في المائة من المباني والمكاتب المخصصة للبعثات القنصلية تتطلب عملية إصلاح وصيانة، حسب التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020.

48 – تهم 7 في المائة من الشكاوى التي تلقتها مؤسسة وسيط المملكة مغاربة العالم، وهو ما يفوق عدد الشكاوى المسجلة على مستوى بعض الجهات من المملكة (جلسة إنصات عقدت مع السيد إدريس اليزمي، رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، بتاريخ 08 شتنبر 2022). وقد تم إحداث خلايا على مستوى المحاكم والمؤسسات القضائية في المملكة في سنة 2018، وعهد إليها بجملة من المهام تشمل على الخصوص تجميع الإحصاءات المتعلقة بالشكاوى والقضايا ذات الصلة بمغاربة العالم.

49 – بلغ معدل معالجة الشكاوى وطلبات المساعدة على مستوى المصالح القنصلية 95 في المائة (مشروع نجاعة الأداء الخاص بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، 2020)، لكن هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار الشكاوى والتظلمات المودعة لدى مؤسسات أخرى.

- تعزيز الموارد البشرية العاملة في البعثات القنصلية من حيث العدد والكفاءة وتنوع القدرات والتدخلات في مجال الاستقبال والاستماع والمساعدة والتوجيه، وتعزيز الوحدات القنصلية المتنقلة في البلدان التي تسجل ضعفاً في الخدمات الرقمية؛
- تحسين الولوج إلى الخدمات والرفع من سرعة معالجة الشكاوى والإبلاغ العلني عن كيفيات وآجال معالجة الطلبات من خلال إرساء ميثاق للخدمات القنصلية (ميثاق جودة المرفق العام)؛
- التواصل بشكل أقوى حول الرقم الأخضر ومختلف التدابير والآليات المحدثة من أجل محاربة الفساد، لا سيما تلك التي تنفذها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ورئاسة النيابة العامة. وقد أفاد بهذا الخصوص 78.3 في المائة من المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة أن «الفساد» و«المحسوبية» يشكلان العقبتين الرئيسيتين أمام مساهمة مغاربة العالم في تنمية البلاد.

الحماية القضائية وصون الحقوق الأساسية

سعياً إلى ضمان احترام حقوق المغاربة المقيمين بالخارج والأجانب المقيمين بالمغرب، أبرم المغرب عدداً من الاتفاقات الثنائية التي تغطي جملة من المجالات من بينها: الإقامة[50]، والشغل واليد العاملة[51]، والأحوال الشخصية والأسرة[52]، وتجنب الازدواج الضريبي[53]، والتعاون القضائي[54]، والضمان الاجتماعي[55].

50 – مع الجزائر في 1963 والسنغال وتونس في 1964.

51 – مع ألمانيا وفرنسا سنة 1963، وبلجيكا وهولندا سنة 1964، وقطر والعراق والإمارات سنة 1981، والأردن وليبيا سنة 1983، وإسبانيا في 2001، وإيطاليا في 2005.

52 – مع فرنسا سنة 1981.

53 – مع فرنسا سنة 1970، وألمانيا والنرويج سنة 1972، وتونس سنة 1974، وكندا سنة 1975، وهولندا والولايات المتحدة سنة 1977، وإسبانيا سنة 1978، وأيرلندا سنة 1979، ولوكسمبورغ سنة 1980، والدنمارك وليبيا سنة 1984، ومصر سنة 1989، وسويسرا سنة 1993، والبرتغال سنة 1997، والإمارات العربية المتحدة سنة 1999، والبحرين سنة 2000، والكويت والسنغال سنة 2002، وتركيا سنة 2004، والأردن سنة 2005، وبلجيكا وكوت ديفوار وسلطنة عمان سنة 2006، واليونان وأوكرانيا سنة 2007، وغينيا سنة 2014.

54 – مع فرنسا سنة 1957، وتونس سنة 1959، والسنغال سنة 1967، والجزائر سنة 1969، وإيطاليا سنة 1971، ورومانيا سنة 1972، وبلجيكا سنة 1981، والولايات المتحدة سنة 1983، ومصر وتركيا سنة 1989، وإسبانيا سنة 1997، والبرتغال وليبيا سنة 1998، وهولندا وكوت ديفوار سنة 1999، وسويسرا والمملكة المتحدة سنة 2002، وروسيا والإمارات العربية المتحدة سنة 2006، وقطر سنة 2016.

55 – مع فرنسا سنة 1965، وبلجيكا سنة 1968، وهولندا سنة 1972، وإسبانيا سنة 1979، وألمانيا سنة 1981، والدنمارك والسويد سنة 1982، ورومانيا وليبيا سنة 1983، والجزائر سنة 1991، والبرتغال سنة 1998، ومقاطعة كبيك سنة 2000، ولوكسمبورغ سنة 2006، وتونس في 2015، وكندا في 1998، ومصر في 2006، وإيطاليا في 1994، وبلغاريا في 2016 (الاتفاقيتان الأخيرتان لم يتم التصديق عليهما بعد).

الاتفاقيات المبرمة مع أبرز بلدان إقامة مغاربة العالم

البلدان	فرنسا	إسبانيا	إيطاليا	بلجيكا	هولندا	ألمانيا	كندا	الإمارات العربية المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
عدد المغاربة المقيمين	1.615.557	1.144.544	712.009	438.739	326.375	182.985	84.617	68.961	62.051
موضوع الاتفاقية وتاريخ التوقيع عليها	1957: التعاون القضائي 1963: الشغل 1965: الضمان الاجتماعي 1970: الازدواج الضريبي 1981: الأحوال الشخصية والأسرة 1993: مساعدة السجناء 1983: التدريس لفائدة أبناء مغاربة العالم	1978: الازدواج الضريبي 1979: الضمان الاجتماعي 1997: التعاون القضائي ومساعدة السجناء 2001: الشغل	1971: التعاون القضائي 1979: الازدواج الضريبي 2005: الشغل	1964: الشغل 1997: التعاون القضائي ومساعدة السجناء 2006: الازدواج الضريبي 2014: الضمان الاجتماعي	1964: الشغل 1972: الضمان الاجتماعي 1977: الازدواج الضريبي 2010: التعاون القضائي	1963: الشغل 1972: الازدواج الضريبي 1981: الضمان الاجتماعي	1975: الازدواج الضريبي 1998: الضمان الاجتماعي	1981: الشغل 1999: الازدواج الضريبي 2006: التعاون القضائي	1977: الازدواج الضريبي 1983: التعاون القضائي

وتكشف التحولات[56] التي طرأت على البنية السوسيولوجية وعلى وجهات الهجرة المغربية عن حاجيات جديدة في مجالات الحماية القانونية والقضائية والاجتماعية لمغاربة العالم[57]. كما أن تفاقم بعض مواطن الهشاشة ينعكس سلباً على الفئات التالية:

- المغاربة الذين ليس لديهم وثائق إقامة أو الذين انتهت مدة صلاحية وثائق إقامتهم، والذين يزاولون أنشطة مهنية في ظروف غالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر، دون حماية أو مساعدة اجتماعية أو إمكانية الطعن في القرارات الصادرة عن إدارات بلدان الإقامة، ويظلون عرضة للمضايقات وسوء المعاملة؛

- المواطنون المغاربة نزلاء المؤسسات السجنية في بلدان الإقامة: بلغ عددهم قرابة 12 ألف سجين، وهم بذلك أول جنسية أجنبية في السجون الأوروبية[58]. ويتشكل هؤلاء السجناء بشكل أساسي من شباب منحدرين من أوساط معوزة، ومهاجرين يبحثون عن حياة أفضل، لكنهم بدون روابط عائلية

56 – هناك منحى تصاعدي لنسبة النساء في صفوف مغاربة العالم، حيث يمثلن 50 في المائة حسب وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

57 – تؤكد مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج أنها تقدم المساعدة القانونية لمغاربة العالم. وفي هذا الصدد، أصدرت المؤسسة دليلا حول تقنين المسائل المتعلقة بالأسرة والإرث والعقار بالمغرب، فضلا عن دليل حول حقوق المغاربة في فرنسا (2014). غير أنه لا يتم نشر إحصائيات حول هذه المبادرات بصفة منتظمة

58 – حسب البحث الذي أنجزه فريق دولي من الصحفيين جمع بيانات في دول الاتحاد الأوروبي (باستثناء كرواتيا ومالطا وقبرص)
https://euobserver.com/investigations/135659

في البلدان التي يتم سجنهم فيها، ولا يمكنهم الحصول على ترخيص لولوج سوق الشغل. وتقتضي وضعية هذه الفئة تمكينهم من حماية فعلية من المصالح القنصلية، ومن آليات لمساعدتهم على العودة وإعادة الاندماج في بلدهم الأصل، وذلك في إطار علاقات الشراكة القائمة مع البلدان التي يستقرون بها، وفي ظل احترام حقوقهم الأساسية وصون كرامتهم؛

- تتجاوز نسبة النساء المغربيات في بعض البلدان 70 في المائة[59] من عدد المهاجرين المغاربة. وتواجه هؤلاء النساء العديد من المخاطر يزيد من حدتها ما يتعرضن له من استغلال مفرط في العمل[60]، وفي حالات متواترة من اتجار وعنف جنسي وتمييز قائم على الجنس، ووصم اجتماعي[61]. وتهم هذه الوضعية أيضًا العاملات الموسميات المهاجرات والعاملات في المنازل اللواتي لا يتلقين أي مساعدة[62]؛

- يقدر عدد الأطفال القاصرين غير المرفوقين بما بين 15.000 و20.000 ويوجدون أساساً في أوروبا[63]. ولا تزال فعلية النصوص القانونية التي تسري على وضعية القاصرين غير المرفوقين الموجودين في وضعية غير نظامية مسألة خلافية بين المغرب ومخاطبيه الأوروبيين[64]. وقد تم التأكيد على التزام المغرب في هذا الشأن، حيث جدد جلالة الملك محمد السادس، في يونيو 2021، تعليماته السامية لوزيري الداخلية والشؤون الخارجية من أجل التسوية النهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المرفوقين الموجودين في وضعية غير نظامية ببعض الدول الأوروبية[65].

توصيات

- ضمان أفضل حماية لحقوق وكرامة مغاربة العالم من خلال توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة وتعزيز آليات الولوج إلى تلك الحقوق مع التعريف بهذه الآليات والتدابير المعتمدة لتفعيلها. وينبغي في هذا الصدد، استهداف بالدرجة الأولى الأشخاص والفئات في وضعية هشاشة والنساء والشباب والسجناء والعاملات والعاملين ضحايا الاتجار بالبشر و / أو المحرومين من وثائق قانونية للعمل والإقامة؛

- تمكين النساء المهاجرات من مواكبة إدارية ودعم ملائم في مرحلة ما قبل الهجرة من أجل إطلاعهن على حقوقهن وسبل الانتصاف المحتملة في حالة تعرضهن لأي تجاوزات؛

---

59 – تمثل النساء 75 في المائة من مغاربة العالم في الإمارات العربية المتحدة، و79 في المائة في الأردن، و53 في المائة في المملكة العربية السعودية، و75 في المائة في الكويت، حسب الدراسة التي أنجزها القطاع الحكومي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج في 2015 حول النساء المغربيات المهاجرات في وضعية هشاشة.

60 – لاسيما في البلدان التي تطبق نظام الكفالة في مجالي الإقامة والشغل. انظر:
Wafae Benabdennebi et Ahlame Rahmi, « Migrantes marocaines dans le Golfe : éternelle rivales ? », *Espace, Populations, Sociétés*, 20122–, pp. 97.110.

61 – Chadia Arab, *Les migrations marocaines au prisme d'une géographie intersectionnelle. Entre dynamiques d'émancipation et processus de marginalisation. Espagne et Dubaï*, Habilitation à Diriger des Recherches, Université d'Anger, 2021.

62 – Chadia Arab, Dames de fraises, doigts de fée, les invisibles de la migration saisonnière marocaine en Espagne, Casablanca, En toutes lettres, 2018.

63 – جلسة إنصات نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع السيد إدريس اليزمي، رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، بتاريخ 08 شتنبر 2022.

64 – المادة 71، الفقرة (ب) من اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛ الاتفاق بين إسبانيا والمغرب لإعادة القاصرين (2003) ؛ الاتفاقيات الأمنية المتعلقة بإعادة المهاجرين: ألمانيا (1998)، البرتغال (1999)، فرنسا (2001)؛ اتفاق إعادة المهاجرين بين المغرب وبلجيكا (2016).

65 - https://bit.ly/3t7kF9e

- العمل في إطار الاتفاقيات الثنائية على إدراج أحكام خاصة متعلقة بالعودة الطوعية والمتفق عليها للقاصرين غير المرفوقين وضمان إعمالها الفعلي، وذلك طبقاً لمقتضيات الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل، مع الحرص في المقام الأول على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز آليات الوقاية من شبكات الاتجار والاستغلال العابر للحدود للأطفال وتقوية إجراءات تفكيك هذه الشبكات وتشديد العقوبات ضدها؛
- تطوير رقمنة المساطر القضائية وتسجيل الطلبات ومعالجتها وتتبع المنازعات؛
- النهوض بفعلية مقتضيات الفصل 30 من الدستور المتعلقة بالمعاملة بالمثل بخصوص الحق في التصويت في الانتخابات المحلية، بما يُمَكِّن مغاربة العالم من ممارسة الحق في المشاركة في الانتخابات المحلية ببلدان الاستقبال ويمكن الأجانب المقيمين بالمغرب من المشاركة في الانتخابات المحلية بالمغرب. وهو ما من شأنه أن يسمح للمغاربة المقيمين بالخارج والأجانب المقيمين بالمغرب من التمتع بحقوقهم والدفاع عن مصالحهم من خلال المشاركة المواطنة على الصعيد المحلي.

الحماية الاجتماعية

غالباً ما يواجه مغاربة العالم، عند عودتهم المؤقتة أو النهائية إلى المغرب، إشكالية نظام الضمان الاجتماعي المعمول به والحفاظ على الحقوق المكتسبة في بلدان الإقامة ونقلها. كما يعد تنوع مسارات الهجرة عاملاً من عوامل الهشاشة التي تنعكس سلباً على التغطية الاجتماعية لمغاربة العالم الذين ينخرطون في أنظمة للضمان الاجتماعي تتسم باختلافها، وتقترح أحياناً خدمات غير قابلة للنقل أو لا تندرج في إطار اتفاقية ثنائية مع المغرب في مجال الضمان الاجتماعي (بلدان الخليج أو الولايات المتحدة الأمريكية)[66].

وقد وقع المغرب إلى حدود اليوم على 19 اتفاقية ثنائية متعلقة بالضمان الاجتماعي، منها 16 اتفاقية تمت المصادقة عليها ويجري حاليا العمل بمقتضياتها[67]. وتكفل هذه الاتفاقيات لمغاربة العالم، في إطار إعمال مبدأ المعاملة بالمثل، نفس الحقوق التي يتمتع بها رعايا بلدان الاستقبال. ومع ذلك، فإن نقل الحقوق، في حالة العودة المؤقتة أو النهائية إلى المغرب، لا يتم بشكل تلقائي، وغالبا ما يشكل انعدام إمكانية نقلها عائقا أمام اتخاذ المغاربة قرار العودة للاستقرار في بلدهم الأصلي. ويساهم هذا العامل في انخفاض معدل عودة مغاربة العالم.

كما انخرطت جمعيات المهاجرين في المجهودات الرامية إلى تزويد مغاربة العالم بالمعلومة ومساعدتهم في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية بهدف المساهمة في تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بخدمات

66 – في المتوسط، 59.3 في المائة منهم يستفيدون من نظام للتقاعد في إطار وظيفتهم الحالية؛ 69.1 في المائة يستفيدون من تأمين صحي؛ 38.1 في المائة من إجازة الأمومة / الأبوة؛ و64.5 في المائة يستفيدون من تأمين عن حوادث الشغل. بحث المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية خلال 2018-2019، الرباط، 2020.

67 – وقع المغرب إلى حدود اليوم على 19 اتفاقية متعلقة بالضمان الاجتماعي، تمت المصادقة على 16 منها (الجزائر، ألمانيا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، مصر، إسبانيا، فرنسا، ليبيا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، كيبيك، رومانيا، السويد، تونس) في حين أن أربع اتفاقيات لم تدخل حيز النفاذ بعد (إيطاليا، اتحاد المغرب العربي، بلغاريا):

https://www.cnss.ma/fr/content/conventions-internationales-1

الضمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أنشأت جمعية «هجرة وتنمية» التي تنشط بالمغرب وفرنسا 11 مكتبا لاستقبال المهاجرين وإرشادهم. وتم تخصيص فضاءات للاستماع إليهم وتزويدهم بالمعلومات ومواكبتهم، في مختلف الجماعات القروية المتواجدة في منطقة سوس ماسة. كما تشكل مؤسسة «STUNT»، التي تم إنشاؤها سنة 1989 والمتواجد مقرها في جهة الشرق، حلقة وصل بين مغاربة العالم المُؤَمنين وذوي حقوقهم، وكذلك بين مؤسسات الضمان الاجتماعي الهولندية.

توصيات

- الانخراط في حوار مع بلدان الاستقبال بهدف تحيين و/أو توسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالضمان الاجتماعي بهدف تبسيط الشروط التي تعيق استفادة مغاربة العالم من حقوقهم المرتبطة بالتقاعد والرعاية الصحية عند عودتهم بشكل نهائي أو مؤقت إلى المغرب؛
- إعداد دلائل ومحتويات تواصلية وتنظيم دورات تكوينية حول حقوق المهاجرين في مجال الضمان الاجتماعي، لفائدة مغاربة العالم والأجانب المقيمين بالمغرب، وكذا موظفي القنصليات والفاعلين الجمعويين؛
- العمل، بشراكة مع الأبناك وشركات التأمين، على إعداد عرض للتأمين عن المرض لفائدة الأصول العائدين بصفة مؤقتة أو دائمة، وعرض للتأمين الاختياري على التقاعد لفائدة مغاربة العالم يكون مرفقا بتحفيزات ضريبية.

III. دعم وتشجيع مساهمة الكفاءات المغربية في الخارج في مسار تنمية المملكة

مغاربة العالم هم مواطنون يتمتعون بحقوق أساسية غير قابلة للتصرف، وأشخاص مُطّلعون يتنامى مستواهم التعليمي بشكل مطرد، ويحملون رأسمالاً اجتماعياً ومقاولاتيا مهما ذا قيمة إنسانية ووطنية ومجتمعية.

إن خبرات مغاربة العالم وأفكارهم وقدرتهم على التطور في ظل وجود الفوارق بين مجتمعهم الأصل والمجتمعات المستقبلة تجعل منهم فاعلين مرجعيين يُستفاد منهم في خدمة تنمية المغرب وتوثيق علاقاته مع البلدان الشريكة. غير أن استثمار هذه المؤهلات يرتبط، من ناحية، بتأهيل هيكلي للمؤسسات والآليات المسؤولة عن استقبال المهاجرين، ودمج خبراتهم وكفاءاتهم، ودعم مشاريعهم، ومن ناحية أخرى، بتعزيز كفاءات مغاربة العالم، الذين يُبدون رغبة في ذلك، من حيث أدوات وعمليات الاستثمار وتصميم وتدبير المشاريع.

تعبئة كفاءات مغاربة العالم بشكل فعال

عمل المغرب، منذ التسعينيات[68]، على تطوير آليات تهدف إلى رصد كفاءاته من مغاربة العالم والاستفادة منها، لا سيما من خلال برنامج نقل معرفة الكفاءات المغربية المهاجرة (TOKTEN) لسنة 1993، والمنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج (FINCOME) سنة 2006، أو منصة مغربكم (MAGHRIBCOM) سنة 2013 التي تعتبر أداة لتنفيذ «استراتيجية تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج» (سنة 2009)، أو برنامج أكاديمية المغاربة المقيمين بالخارج[69] (MRE Academy) سنة 2020.

كانت هذه المبادرات تهدف إلى تشجيع تبادل الخبرات والمعارف بين الكفاءات من مغاربة العالم ونظرائهم بالمغرب. ولقد سمح برنامج TOKTEN، على سبيل المثال، بجمع المئات من كفاءات مغاربة العالم (باحثون وخبراء ومتخصصون في القطاع الصناعي) من مختلف الأطياف في ثلاثة ملتقيات كبرى، كما أثمر برنامج مغربكم (MAGHRIBCOM) عن إحداث جامعة الرباط الدولية في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، ونتج عن مبادرة أكاديمية المغاربة المقيمين بالخارج (MRE Academy) توقيع اتفاقية مبتكرة بين القطاع المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وشبكة الكفاءات الألمانية المغربية –DMK حول عرض التكوين المهني في قطاع صناعة السيارات.

غير أن هذا النوع من المبادرات يتسم للأسف بمحدوديته وعدم استدامته. إذ أن ضعف مستوى التنسيق بين الفاعلين، ومحدودية الميزانيات وعدم استمراريتها، وضعف التتبع والاستمرارية وترصيد التجارب السابقة، كلها عوامل لا تشجع المبادرة في هذا المجال.

68 - «Mobilisation des compétences marocaines à l'étranger, un état des lieux», Politiques et Pratiques d'une Bonne Gouvernance Migratoire Fondées sur les Preuves en Afrique du Nord, Réseau académique sur la migration en Afrique du Nord (NAMAN) & Centre international pour le développement des politiques migratoires.

69 – هذا البرنامج، الذي تم إطلاقه سنة 2020، يهدف إلى نقل خبرة وتجربة كفاءات مغاربة العالم إلى الطلاب والمكونين في مجال التكوين المهني في مجالات الطيران والسيارات والصحة والتعليم عن بعد.

مغاربة العالم من الوسط العلمي والأكاديمي

يستحق الأكاديميون والباحثون في المجال العلمي أن يستفيدوا من إجراءات تحفيزية خاصة بهم. بحيث أنه من النادر أن يفكر الأكاديميون والخبراء في القطاع الصناعي في العودة للاستقرار في بلدهم الأصلي بشكل نهائي، نظرا للسياقات العلمية والتكنولوجية والخيارات المشجعة المتعلقة بظروف العيش في بلدان الإقامة. فسيكون من المفيد للمملكة مع ذلك سن إجراءات قانونية تتيح نقل الخبرات العلمية لفتح المجال أمام هاته الكفاءات لنسج روابط فعالة ومتبادلة مع الشبكات المغربية للخبرات العلمية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة التمييز بين نوعين من الأهداف التي تفترض اعتماد مقاربات مختلفة تُعزز بعضها البعض : فمن جهة، هناك تعبئة الأكاديميين من مغاربة العالم لتعزيز البحث الأكاديمي في المغرب ودمجه على أمثل وجه في الشبكات الدولية[70]، ومن جهة أخرى، تعبئة الخبراء في المجال العلمي من مغاربة العالم لتعزيز قدرة النسيج الصناعي والفلاحي على الابتكار على الصعيد الوطني.

ولقد أكد 56 في المائة من المشاركين في الاستشارة المواطنة، التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على منصته الالكترونية «أشارك»، رغبتهم في «المشاركة في تنمية» البلاد، لاسيما من خلال «نقل وتطوير المعرفة والكفاءات» (57 بالمائة) ومن خلال «الاستثمار» (50.7 بالمائة).

توصيات

- إدراج مقتضيات تشريعية وتنظيمية (لا سيما مشروع القانون رقم 63.21 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي ونصوصه التطبيقية) تسمح بتيسير استقدام الكفاءات المغربية بالخارج، خاصة الأساتذة والخبراء والباحثين الجامعيين. ومن شأن هذه التدبير أن يمكن الجامعة المغربية وباقي مؤسسات البحث العلمي من الاستفادة من مغاربة العالم من ذوي الخبرات والمهارات، وذلك وفق إطار تعاقدي مرن يسمح بمشاركتهم في برامج التكوين والبحث العلمي والابتكار.

- العمل في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص على إحداث منصة رقمية للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات خاصة بالكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، على أن تشمل المهن الجديدة وتلك التي تعاني من الخصاص على المستوى الوطني؛

- تيسير مشاركة الأكاديميين من مغاربة العالم في التدريس والإشراف على أبحاث الدكتوراه والمساهمة في إدماج الجامعات المغربية في الشبكات الدولية والاصدارات المشتركة مع نظيراتها الأجنبية؛

- تشجيع استقبال وإشراك الخبراء من مغاربة العالم المُحالين على التقاعد في مجالات خبرتهم، من خلال وضع الآليات الإدارية المناسبة، ولا سيما من خلال منح الترخيص بالممارسة، وذلك عند عودتهم إلى المغرب بشكل نهائي أو في إطار حركية الخبرات؛

70 – تعد حركية الباحثين على المستوى الدولي ممارسة شائعة وأساسية لتحقيق التطور في المجال العلمي. وتتوفر جميع الدول الكبرى على برامج لدعم حركية الباحثين من بلدانهم نحو الخارج أو استقبالهم من بلدان أخرى. كما أن الاتحاد الأوروبي يقوم بشكل منهجي بتحفيز هذا النوع من التبادل وتمويله بين الدول الأعضاء، كما تَسير العديد من الجامعات في اتجاه فرض إمكانية دمج باحثي الدكتوراه ضمن فريق دولي لمدة تتراوح من 3 إلى 6 أشهر. ويمكن اعتماد هذا التبادل، بشكل تدريجي، كشرط لولوج المسار الأكاديمي، لأنه يسمح للباحثين الشباب بتنويع وجهات نظرهم، والاطلاع على أحدث الأعمال والبحوث، ونشر أعمالهم في المجلات الدولية المحكمة في تخصصاتهم.

- إنشاء فضاء مخصص لتلقي مقترحات مغاربة العالم على المواقع الإلكترونية للمؤسسات الوطنية الاستشارية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس الجالية المغربية بالخارج من أجل إثراء النقاش الوطني بمساهمات الأطر والخبراء والباحثين من مغاربة العالم.

التحويلات المالية لمغاربة العالم

بلغت تحويلات مغاربة العالم 93.7 مليار درهم سنة 2021، أي ما يمثل 7.3 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي، مسجلة ارتفاعا بنسبة 37.5 بالمائة مقارنة بسنة 2021[71]. وقد سجلت هذه التحويلات على مدى العقد الماضي معدل نمو مطرد بلغ 6 بالمائة سنويا، متجاوزا بذلك معدل نمو الاقتصاد الوطني. ومن المنتظر أن يبلغ مجموع هذه التحويلات حوالي 100 مليار درهم سنة 2022[72]. ويُعزى هذا التطور[73] إلى العديد من العوامل، من بينها، تزايد التضامن الأسري في سياق الحجر الصحي سنة 2020، وتحسين الأسعار الرسمية للصرف، واعتماد قنوات رسمية لاستقبال التحويلات، أو التخفيض النسبي لتكاليف التحويل (من 6.82 بالمائة في الربع الأخير لسنة 2019 إلى 6.04 بالمائة في نفس الربع من سنة 2021).

التحويلات المالية: المَصدر والمُرسِل والوِجهة

- شكلت ثلاثة بلدان : هي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا سنة 2021 مصدر أغلب التحويلات المالية لمغاربة العالم (57 بالمائة)[74].
- حوالي نصف (42.3 بالمائة) مغاربة العالم (الوالدين، الأزواج، العائلة) يقومون بتحويلات مالية.
- يقوم 80 بالمائة من مغاربة العالم (أغلبهم تفوق أعمارهم 60 سنة)[75]، بعمليات تحويل منتظمة خلال السنة.
- ثلثا (2/3) التحويلات البنكية يتم إرسالها نحو 4 جهات: الشرق (24 في المائة)، الدار البيضاء-سطات (17 في المائة)، طنجة-تطوان-الحسيمة (13 في المائة)، بني ملال-خنيفرة (11في المائة).

ما هي أوجه استخدام التحويلات المالية لمغاربة العالم؟

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بمنافع عديدة سواء للمجتمع أو لاقتصاد البلد الأصل[76] حيث تُعزز قدرة العائلات على التزود بالمواد الاستهلاكية، وتحمل مصاريف السكن، والماء، والكهرباء. كما تتأتى منها منافع اجتماعية أخرى ملموسة، لا سيما تشجيع التمدرس أو تسهيل الولوج إلى خدمات

71 – مكتب الصرف

72 – جلسة إنصات تم عقدها مع بنك المغرب في 26 شتنبر 2022

73 - A War in a Pandemic : Implications of the Ukraine crisis and COVID 19 on global governance of migration and remittance flows, World Bank, Mai 2022 https://www.knomad.org/sites/default/files/202207-/migration_and_development_brief_36_may_2022_0.pdf

74 – جلسة إنصات عقدها المجلس مع بنك المغرب في 26 شتنبر 2022

75 – النتائج الأولية للبحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية خلال 2018-2019

76 - OCDE (2017), « Le paysage des migrations au Maroc », dans Interactions entre politiques publiques, migrations et développement au Maroc, Éditions OCDE, Paris.

الرعاية الصحية. وتساهم كذلك في التقليص من معدلات الفقر والفوارق الاجتماعية وظاهرة تشغيل الأطفال. ولقد أظهرت دراسات في الموضوع أن الأسر التي انتقل أحد أفرادها إلى فرنسا في الستينيات من القرن الماضي أفلتت من الفقر حاليا بفضل مجموع التحويلات المالية التي استفادت منها[77]. ومع ذلك، يبدو أن هذه التحويلات ليس لها تأثير ملموس على تقليص الفوارق بين الجنسين.

إن العمل على توجيه التحويلات المالية لمغاربة العالم نحو أنشطة إنتاجية واستثمارات طويلة الأمد ذات الأثر الاجتماعي و/أو البيئي الإيجابي يُمثل تحديا لم يتم بعد رفعه على النحو الأمثل. وفي هذا الإطار، يسجل أن 1.3 بالمائة فقط من التحويلات كانت موجهة للاستثمار[78]، بل إن جزءاً كبيرا من هذه الحصة، على قلتها، جرى توجيهه على ما يبدو إلى قطاع العقار (40.7 في المائة). ويعتبر هذا المستوى من الاستثمار أقل بكثير من المستويات المسجلة في بلدان مثل نيجيريا (45 في المائة)، وكينيا (35 في المائة) أو السنغال (5 في المائة). وهذا ما يؤشر إلى حد ما إلى أن مغادرة المغرب، ما عدا بالنسبة لحالات جد قليلة، لا تتم أساسا بهدف العودة للاستثمار فيه يوما ما، ولكن بهدف مساعدة العائلة، عند الاستطاعة. ويستدعي فهم أسباب انخفاض معدل الاستثمار لدى مغاربة العالم في بلدهم الأصل إجراء دراسات معمقة لمعرفة ما إذا كانت هذه الساكنة تستثمر في أماكن أخرى غير المغرب، مع تحديد هذه الوجهات وحجم الاستثمار فيها. وترجع بعض أسباب هذا الانخفاض إلى «تعقد المساطر»، و «نقص التحفيزات الضريبية والدعم» أو «الفساد والمحسوبية»[79]. ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ما يلي:

- ضعف المواكبة البنكية، وندرة أو غياب صناديق دعم انطلاق المشاريع مخصصة لمغاربة العالم. فعلى سبيل المثال، لم يتجاوز عدد الملفات التي جرى اعتمادها في إطار برنامج تشجيع الاستثمار لفائدة مغاربة العالم (MDM Invest) بين 2002 ويونيو 2022، ما مجموعه 48 ملفا؛
- ضعف عرض الخدمات البنكية الموجهة لمغاربة العالم، والتي تتركز بشكل أساسي على التحويلات والقروض العقارية والودائع لأجل؛
- عدم وجود بوابة إلكترونية مخصصة لاستقبال وتزويد المستثمرين المحتملين من مغاربة العالم بالمعلومات؛
- غياب سياسة جهوية تعنى بتحفيز وتشجيع الاستثمارات (على سبيل المثال، غياب بنوك المشاريع على المستوى الجهوي).

توصيات

- فتح صندوق محمد السادس للاستثمار أمام مساهمة مغاربة العالم و/ أو إحداث صندوق استثمار مخصص لمغاربة العالم بهدف توجيه بعض الموارد نحو الأنشطة ذات الانعكاسات الاجتماعية والبيئية الإيجابية والاستثمار في أسهم الشركات وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

77 – المصدر نفسه

78 – بحث وطني أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية 2018-2019، تم نشره سنة 2020

79 – المصدر نفسه

- تشجيع الفاعلين المغاربة في القطاع المالي على تطوير منتجات تكميلية ذات جاذبية في مجالي الادخار والتقاعد مخصصة لمغاربة العالم؛
- إرساء تكامل متعدد القنوات لاستيعاب تحويلات مغاربة العالم وتسريع رقمنة الخدمات البنكية الموجهة إلى مغاربة العالم ومجموع المواطنات والمواطنين؛
- تخفيض الأسعار المطبقة على التحويلات، سواء عند الإرسال أو الاستلام؛
- مراجعة وإعادة رسملة صندوق دعم الاستثمار الخاص بمغاربة العالم (MDM Invest) بعد تقييم حصيلته، وذلك ارتكازا على حكامة شفافة وتشاركية، تنخرط فيها شخصيات مستقلة مؤهلة من مغاربة العالم.

IV- البناء المشترك مع مغاربة العالم لرابط مبتكر يعزز نجاحاتهم ويزيد من إشعاع المملكة

منظومة مؤسساتية تتسم بتعدد المتدخلين لكنها تظل غير كافية وغير ناجعة بالقدر المطلوب[80]

إن حماية مغاربة العالم، وضمان مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان استفادتهم بشكل منصف من خدمات عمومية ذات جودة، تعد ثوابت كرستها الخطب الملكية، مما يؤكد الاهتمام الخاص الذي يوليه صاحب الجلالة لهذا المكون من المجتمع المغربي. وفي السياق نفسه، تتجسد إرادة الدولة المغربية في الحفاظ على هذا الارتباط، في تعدد وتنوع المؤسسات المتدخلة في المجالات المتعلقة بحقوق ومصالح وانتظارات مغاربة العالم: السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون والمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج. ويشارك العديد من الفاعلين المؤسساتيين أيضا، في معالجة القضايا المتعلقة بمغاربة العالم من داخل وخارج الوطن، ولا سيما القطاعات الحكومية المكلفة بالشؤون الإسلامية، والعدل، والشغل والثقافة، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن (التي تنظم سنويا عملية مرحبا). كما أنه تم إحداث اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لضمان التنسيق بين مختلف المتدخلين.

غير أنه يلاحظ أن القطاعات والمؤسسات المعنية بمغاربة العالم، تشتغل بشكل منعزل أكثر من اشتغالها وفق منطق التنسيق والشراكة والالتقائية في خدمة مصالح مغاربة العالم. ينضاف إلى ذلك عدم الاستقرار في المنظومة المؤسساتية، جراء التغيرات التي تطرأ على الهيكلات الحكومية (وزارة مكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وزارة منتدبة ثم قطاع مكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، وما إلى ذلك)، مما ينتج عنه:

- تكرار لبعض البرامج؛
- كثرة الفاعلين المكلفين بشؤون مغاربة العالم وعدم وجود مخاطب وحيد لمغاربة العالم؛
- تداخل بين اختصاصات هؤلاء الفاعلين أحيانا؛
- مبادرات موجهة لفائدة مغاربة العالم غير معروفة بالقدر الكافي؛
- هدر للموارد؛
- بعض المشاريع بلغت مداها؛
- قصور في مجال التوجيه والتتبع والتقييم وآليات التنفيذ.

80 – نص الخطاب الملكي السامي الموجهة للأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، 20 غشت 2022

توصيات

من هذا المنطلق، ومن أجل حمايةٍ أفضل لحقوق مغاربة العالم وخدمة مصالحهم والاستجابة لتطلعاتهم، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتجديد حكامة السياسات العمومية والتدابير ذات الصلة كالتالي:

- إناطة مهمة الإشراف على بلورة وحسن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمغاربة العالم بوزير مكلف بشؤون مغاربة العالم منتدب لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج؛

- الارتقاء بأدوار مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بجعلها مؤسسة عمومية استراتيجية خاصة بمغاربة العالم لتشكل الذراع التنفيذي لتنزيل الاستراتيجية المشار إليها، وذلك بالتنسيق مع مُختلِف الفاعلين والأطراف المعنية (الوزارات والقطاع الخاص والأبناك والمراكز الجهوية للاستثمار والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمنظمات المهنية والمجتمع المدني وغيرها). ويوصى بأن تكون هذه المؤسسة تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بمغاربة العالم الذي يترأس مجلس إدارتها، وينبغي أن تُخول الاختصاصات والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها على نحو أمثل.

كما يوصي المجلس بـ:

- إحداث فروع لهذه المؤسسة العمومية الإستراتيجية داخل سفارات المملكة يناط بها تنزيل الاستراتيجية المتعلقة بمغاربة العالم على مستوى بلدان الاستقبال.

- إحداث تمثيليات للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات في الخارج، طبقا لمقتضيات القانون 60.16 المتعلق بإحداث هذه الوكالة، وذلك تعزيزاً لموقع المغرب باعتبارِه وجهةً للاستثمار الأجنبي عموماً ولمغاربة العالم بالأخص؛ ويمكن أن تحتضن هذه التمثيليات فروع المؤسسة العمومية الاستراتيجية المقترحة، بغية تحقيق الانسجام العام للاستراتيجية المتعلقة بمغاربة العالم.

- الارتقاء باللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة[81] إلى لجنة استراتيجية عليا، محدثة لدى رئيس الحكومة ومكلفة حصريا بقضايا بمغاربة العالم. وينبغي أن تضم هذه اللجنة مختلف الأطراف المعنية وأن توكل إليها سلطات واسعة في مجالي المتابعة والتحكيم المرتبطين بتنفيذ الاستراتيجية والبرامج الموجهة لمغاربة العالم، على أن تجتمع وجوبا مرتين في السنة على الأقل.

81 – اعتمدت المملكة، تحت القيادة السامية لجلالة الملك، سياسة في مجال الهجرة تقوم على احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وقد تم تجسيد هذه المقاربة من خلال العديد من التدابير والمبادرات، لا سيما وضع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. ونظراً لأهمية هذا الورش، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإحداث هيئة مكلفة حصريا بشؤون الهجرة واللجوء.

من جهة أخرى، ينبغي العمل على :

- دعم القنصليات المغربية بما يَلزَم من الموارد البشرية المُؤهَّلة والإمكانات المالية لتمكينها من تقديم المساعدة القضائية والاجتماعية لمغاربة العالم؛ إلى جانب تطوير سُبُل التَّرافُع والانتصاف في مواجهة مُختلِف أشكال الامتهان للكرامة الإنسانية والاعتداء على الحقوق الأساسية وجميع أوجُه التمييز والشطط في حق المواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج، بمن فيهم العُمَّال والعامِلات في وضعية اجتماعية هشة أو في وضعية إدارية غير قانونية؛
- تعزيز صلاحيات مجلس الجالية المغربية بالخارج وتوسيع دوره على نَحوٍ يَجعل منه قوةً اقتراحيةً تَصدُر عنها توصيات في مجال السياسات العمومية ذات الصلة بمغاربةِ العالم، ولتشمل مهامُّه أيضاً التعرُّفَ على المواهب والمهارات المغربية بالخارج وتعزيز إسهامها في المجتمع المغربي.

يُلخِّص الرسم البياني أدناه المنظومة المؤسساتية المُقترحة:

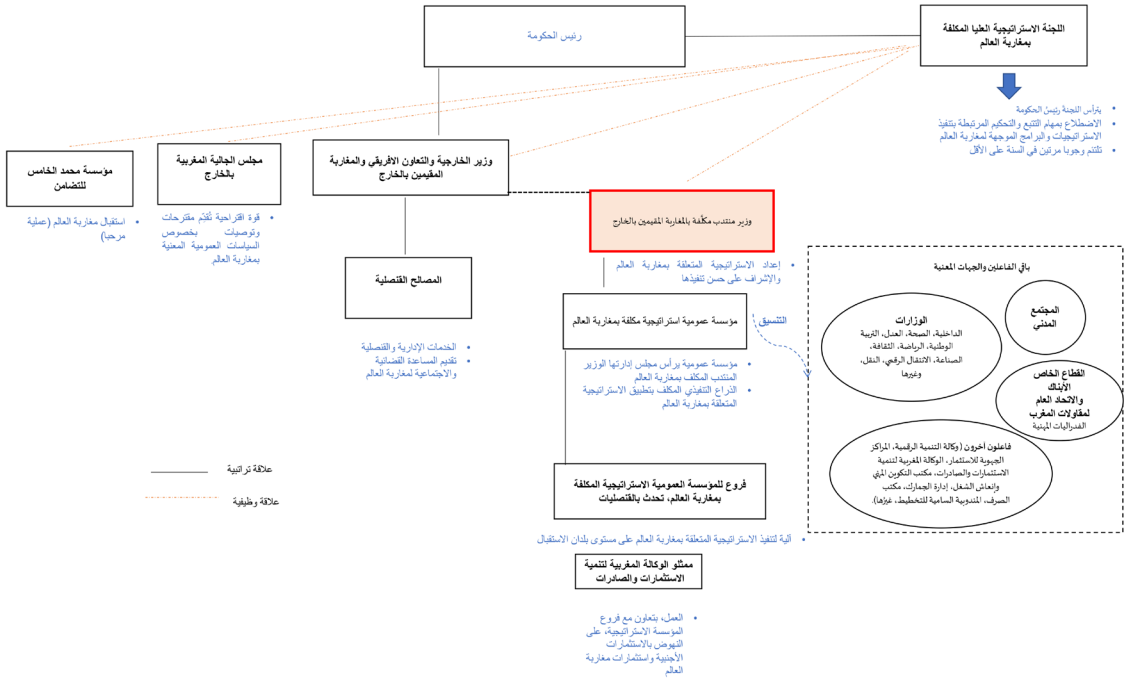

التمثيلية والمشاركة السياسية لمغاربة العالم

يَعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنّ مسألة التمثيلية السياسية لمغاربة العالم ينبغي أن يُنظر إليها في شموليتها، بحيث تتسع للمشاركة في آليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، إضافة إلى الانخراط في الشأن العام والمساهمة بالمبادرات المواطنة داخل المجالات الترابية لصالح الساكنة المحلية والمجتمع بأسره.

ومن شأن تمثيل مغاربة العالم في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة الجيدة والتقنين، أنْ يتيح لهم على الأقل التعبيرُ عن آرائهم وتطلعاتهم بطريقة ممنهجة ومؤسساتية، بما يُمَكِّنُهم من المشاركة في النقاش المواطن وفي سيرورة اتخاذ القرار.

يَكفُل الفصل (17) من الدستور للمغاربة المقيمين في الخارج حقوق المواطنة كاملة، بما فيها ممارسة حقوقهم الانتخابية في إطار اللوائح والدوائر الانتخابية المحلية والجهوية والوطنية. غير أنه لا ينص صراحةً على إحداث دوائر انتخابية خارج حدود الوطن. ثَمَّة صعوباتٌ تنظيمية ولوجيستيكة إلى جانب موانع قانونية لا تيسر إمكانية إحداث دوائر انتخابية لمغاربة العالم. كما لا تسمح حالات التنافي التي تنص عليها المنظومة الانتخابية للنخب السياسية النشيطة خارج المغرب، والتي تتولى مسؤوليات حكومية أو انتدابية أو عمومية في بلدان الإقامة، بالترشُّح للانتخابات في المغرب (القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلسَيْ النواب والمستشارين، وبانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية). وهكذا، يُصبح المغرب من بين 111 دولة عبر العالم التي تكفُل لمواطنيها المقيمين بالخارج حَقَّ التصويتِ في الدوائر الانتخابية المحلية والجهوية والوطنية داخل أرض الوطن[82]. غير أنه وحدها تسع (9) دول وضعت منظومة انتخابية وآلية تضمن، بكيفية متفاوتة، لمواطنيها المقيمين بالخارج تمثيلاً برلمانياً بهذه الصفة.

توصيات

- تطوير مشاركة وتمثيلية مغاربة العالم في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة الجيدة المُحدَثة بموجب الدستور أو القانون (الفصل 18).
- وضع الترتيبات التنظيمية والتقنية، ولا سيما الرقمية منها، الكفيلة بتيسير التسجيل في اللوائح الانتخابية الوطنية والتصويت في الانتخابات التشريعية بالنسبة لمغاربة العالم.
- تعزيز التعاون اللامركزي الدولي بين الجماعات الترابية في المغرب ونظيرتها في الخارج والتي تَضُمُّ في عضويتها منتخبين من مغاربة العالم الذين يُقدر عددهم بالآلاف في المجالس المنتخبة عبر العالم.
- تسخير خبرات مغاربة العالم وشبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في بلورة وتنفيذ برامج ثنائية وإقليمية ودولية مرتبطة بالهجرة عموماً ومواجهة آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، إلى جانب تقوية قدرات الساكنة المحلية المستهدَفة، فضلاً عن الحوار مع الشركاء الدوليين.

الاعتراف بالمنفعة الاجتماعية لأنشطة جمعيات مغاربة العالم وتشجيع إحداث غُرف مغربية للتجارة في الخارج

لقد أَحْصَتْ الوزارةُ المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة[83] 1700 جمعية لمغاربة العالم موزَّعة حسب نسبتها من المجموع على النحو التالي: 90 في المائة في أوروبا، و6 في المائة في أمريكا الشمالية، وأقل من 3 في المائة في البلدان العربية والإفريقية. غير أنَّه لا يزال ثَمَّةَ قُصورٌ في

82 – المغرب جزء من هذه القائمة.

83 – وفق المعطيات التي أسفرت عنها جلسة الإنصات مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

المعلومات عن جمعيات مغاربة العالم، والتي تتباين من حيث حجم أنشطتها والموارد التي تتوفر عليها وعلى مستوى مؤشرات الحكامة الخاصة بها وديناميةعملها وتأثيرها. على أن هذه الجمعيات تَنْشَطُ أساساً في الميادين الثقافية والاجتماعية والتعليمية، حيث يقوم العديد منها بأعمال إحسانية وتضامنية منتظمة إلى حد ما في شكل قوافل طبية أو مشاريع تضامنية، خاصة في المناطق القروية.

إن القطاع الجمعوي مدعو إلى تعزيزَ مجالات التواصل بين مغاربة العالم والمجتمع المغربي وتكثيفها، ولا سيما إذا وجد الاعترافَ والتشجيع للمنفعة الاجتماعية التي يقدمها، وذلك بالاستناد إلى معايير قابلة للقياس وفي إطار تعاقدي مُنفتح وشفاف يروم إقامة شراكات مع القطاعات الوزارية والسلطات المحلية و/أو المقاولات في بلدان الإقامة أو المقاولات العاملة في المغرب.

وتغطي جمعيات مغاربة العالم إلى حد ما مختلف مجالات ريادة الأعمال. ولا بد من تحقيق الربط الشبكي للفاعلين الاقتصاديين من مغاربة العالم، من خلال إحداث بنيات للتمثيل وتبادل المعلومات وتقديم الدعم والخبرة في شكل غرف تجارية من شأنها أن تكون بمثابة حلول مُبتكَرة يلتقي عندها مختلِف الفاعلين الاقتصاديين، بحيث لا يترتب عنها أي أعباء مالية على ميزانية الدولة، طالَما أنَّها تُمَوَّل من اشتراكات أعضائها ومداخيل ما تُنجِزُه من أنشطة خدماتية.

توصيات

- اعتمادُ نظام مرجعي وطني مُعَمَّم لمبادئ العمل والممارسات الجيدة، يَستنِد إلى مقاربة موضوعية وقابلة للقياس والتنفيذ، وذلك مِن أجل تحديد وتقييم المنفعة الاجتماعية المتأتية من عمل الجمعيات التي تستفيد من التراخيص و/أو التمويل العمومي أوتُقيم علاقات شراكة مع المقاولات العامة والخاصة، إلى جانب تقييم مستوى الحكامة والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية فضلاً عن الأثر المترتِّب عن أنشطة هذه الجمعيات.

- الانكباب، بتعاون مع الاتحادات المهنية الوطنية، على تحفيز المقاولين المغاربة ممَّن يملكون مشاريع استثمارية على نطاق دولي أو يقيمون خارج المملكة، على العمل على إحداث غُرَف تجارية مغربية في بلدان إقامة مغاربة العالم، وذلك من أجل دعم المستثمرين المغاربة في مشاريعهم سواء في المغرب أو خارجه، مع تعزيز الجهود الرامية إلى تجميع الاستثمارات وبنيات الإنتاج والمبادلات التجارية في موقع مشترك واحد، على أساس أن يتم إحداث هذه البنيات بمساعدة تمثيليات الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات داخل السفارات المغربية.

- التعريف ببرنامج تقوية جمعيات مغاربة العالم، مع تعزيز قدرات الموارد البشرية المسؤولة عن هذا البرنامج والرفع من مستوى حكامته دَرْءاً لأيِّ سوء تدبير محتمل.

مغاربة العالم فاعلون وشركاء في تعزيز إشعاع المغرب

تتحدث وسائل الإعلام باستمرار عن سِجِلّ مغاربة العالم في الخارج من الإنجازات والنجاحات، وهو ما يَحِقُّ لعموم المغاربة أن يفخروا ويعتزوا به. ولا تشكل هذه الإنجازات الفردية متعددة المجالات مصدراً للاستيحاء والإبداع فَحَسْب[84]، ولكنها أيضاً ترقى إلى مرتبة الرأسمال غير المادي للمملكة وتُسهم بذلك في إشعاعها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالتعريف بالمواهب المغربية في الخارج وما تُحقِّقه من نجاحات عالمية يجدر الاعتراف بها والاستفادة منها، وذلك من خلال آليات مناسبة يُشترك في إحداثها مع الفاعلين المؤسساتيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني المغربي، على ألاَّ يقتصر الأمر على التراب الوطني وفي بلدان الإقامة وحدها بل يتعداه إلى جميع أرجاء العالم. وللمواهب المغربية في الخارج المشاركةُ في بلورة وحمل ونشر الرسالة الكونية للمغرب، بما يراعي اختياراتهم الحياتية وتجاربهم الذاتية والمهنية.

وتكتسب هذه الجهود مصداقيتها من كونها ليست عملَ فاعلين عموميين فحسب، كما أنها تَستَمِدُّ نجاعتها ليس من تشتت جهود المتدخلين بَلْ من تعاونهم بشكل هادِف، كما أنها تنبني على الحوار وروح الابتكار خدمةً للصالح العام. وفي هذا السياق، يندرج ويتفاعل تحليل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتوصياته مع مضامين الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 2022)، والذي أشار فيه جلالته إلى أن الجالية المغربية بالخارج، معروفة بتوفرها على كفاءات عالمية في مختلف المجالات، داعياً إلى تمكين هذه الجالية، ومنهم المغاربة اليهود، من المواكبة الضرورية، والظروف والإمكانات، لتعطي أفضل ما لديها، لصالح البلاد وتنميتها. كما دعا جلالة الملك إلى إحداث آلية خاصة، مهمتها مواكَبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج، ودعم مبادراتها ومشاريعها.

84 – لا يسمح نطاق هذا التقرير بذكر جميع مجالات الاختراع والكتابة والرياضة أو معظمها، والتي بَرَعَ فيها مغاربة العالم خلال العقود الأخيرة.

الملاحق

المُلحَق رقم 1 : قائمةٌ بجلسات الإنصات

يعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن خالص تشكراته لمختلف الفاعلين والخبراء وممثلي الهيئات والمؤسسات الذين شاركوا في جلسات الإنصات التي نظمها في إطار إعداد هذا الرأي. كما يتوجه بشكر خاص للفاعلين الذين أمدوه بمساهمات مكتوبة حول الموضوع.

الوزارات والمؤسسات الوطنية	• وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. • وزارة الصناعة والتجارة. • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. • بنك المغرب. • مجلس الجالية المغربية بالخارج. • الرابطة المحمَّدية للعلماء. • مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.
الأبناك	• القرض العقاري والسياحي. • بنك أفريقيا. • البنك الشعبي المركزي. • التجاري وفا بنك.

الخبراء والكفاءات المغربية في العالم	• محمد عامر، وزيرٌ منتدب سابق لدى الوزير الأول مكلّف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج. • عبد العزيز بلكندوز، أستاذ جامعي. • أمل الفلاح سرغوشني، مديرة المركز الدولي للذكاء الاصطناعي بالمغرب. • كريم الشيخ، رئيس تَجَمُّع الصناعات المغربية في الطيران والفضاء (GIMAS). • أمل أبحير، رئيسة شبكة الكفاءات المغربية في مجال الطيران في كندا (Aroma Experts). • محمد بوتجدير، رئيس شبكة الكفاءات المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية. • خولة بالقاضي، رئيسة جمعية الأطر من أصول مغربية بسويسرا (ACOMS). • عز الدين المعروفي، رئيس شبكة الكفاءات المغربية في ألمانيا (DMK). • سمير قدَّار، رئيس شبكة الكفاءات الطبية المغربية في العالم (C3M). • شكيب بوعلو، رئيس المجلس الفرنسي المغربي للمهندسين والعلميين. • سميرة بن علي، شريك-مؤسس لشركة «GreenTech Touch» الرقمية. • سعيدة شكري، رئيسة الغرفة المغربية للتجارة والصناعة في سنغافورة «مورشام سنغافورة»(MorCham Singapore). • شكري موساوي، مقاول (شركة «Greentech»). • محمد الخوير، محام متخصص في قانون الأعمال. • عبد السلام الإدريسي البوزيدي، أستاذ علوم البيولوجيا بجامعة مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

المُلحَق رقم 2: قائمةٌ بأسماء أعضاء اللجنة المؤقتة

أحمد رضى شامي (الرئيس)
فؤاد بن الصديق (مقرر الموضوع)
يونس ابن عكي (الأمين العام)
أرماند هاتشويل
ألبير ساسون
إدريس اللالي
التهامي الغرفي (منسق مجموعة فرعية)
محمد حوراني (منسق مجموعة فرعية)
حجبوها الزبير
أمين منير العلوي (منسق مجموعة فرعية)
طارق أكيزول
لحسن حنصالي
نجاة سيمو
خليدة عزبان
منصف الكتاني
منصف الزياني
محمد فيكرات (منسق مجموعة فرعية)
العربي بلعربي
كريمة مكيكة
ليلى بربيش
الزهرة زاوي
عبد الرحيم كسيري

الملحق رقم 3 : قائمة الخبراء الذين رافقوا عمل اللجنة

الخبراء الدائمون لدى المجلس	عفاف حكم أسماء بوزناد أحمد بندلة هاجر غالب هشام العلوي نادية السبتي عمر بنعيدة يوسف بزرور مونية حودي مرزاق
الخبراء المكلفون بالترجمة	نبيلة ضريف نادية وغياطي عادل الكايز ابراهيم لساوي يوسف ستان

المحلق 4 : نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» حول تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم

في إطار إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لرأي حول « تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم: الفرص والتحديات»، أطلق المجلس في الفترة ما بين 8 و29 أكتوبر 2022، استشارة مواطنة عبر منصته الرقمية «أشارك» من أجل استقاء آراء مغاربة العالم حول الموضوع. وتعطي نتائج هذه الاستشارة فكرة عامة عن وضعية مغاربة العالم وتمثلاتهم وتطلعاتهم. وقد جرى لهذه الغرض طرح استبيان بسبع لغات هي : العربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والألمانية والإيطالية والهولندية. وقد بلغ عدد التفاعلات مع الاستشارة 91520 تفاعلا، منها 4651 إجابة على الاستبيان.

وجاءت نتيجة الاستشارة كالآتي :

توزيع المشاركين حسب لغة الاستبيان

اللغة	عدد الإجابات	النسبة المئوية
الفرنسية	2.752	59.17 في المائة
العربية	1.142	624.5 في المائة
الإنجليزية	343	7.37 في المائة
الألمانية	178	33.8 في المائة
الإسبانية	94	20.2 في المائة
الإيطالية	86	1.85 في المائة
الهولندية	56	1.20 في المائة
المجموع	4.651	100 في المائة

المشاركات والمشاركون

التوزيع حسب الجنس

يُظهر توزيع المشاركين حسب الجنس انخفاضا طفيفا في نسبة النساء ضمن مجموع المشاركين في الاستبيان (39.74 في المائة نساء و60.53 في المائة رجال) مقارنة بنسبتهن في إجمالي عدد مغاربة العالم (44 في المائة نساء و56 في المائة رجال). ويلاحظ أن أكثر المشاركات يُقمن في فرنسا (44.79 في المائة)، تليهن المشاركات من بلجيكا (36.10 في المائة) ثم إيطاليا (33.54 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (31.93 في المائة). أما ألمانيا فتضم أدنى عدد من المهاجرات المشاركات في الاستبيان (13.46 في المائة).

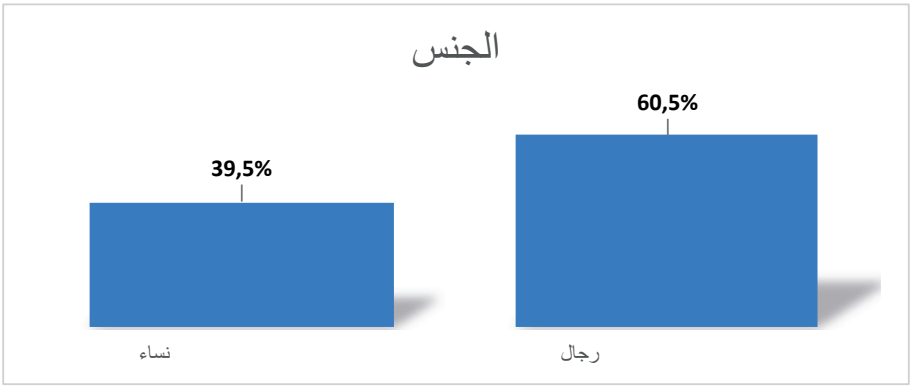

حسب السن والوضعية المهنية

تتألف غالبية المشاركين في الاستشارة من الشباب (65.77 في المائة تتراوح أعمارهم بين 25 و45 سنة) المشتغلين (82.43 في المائة).

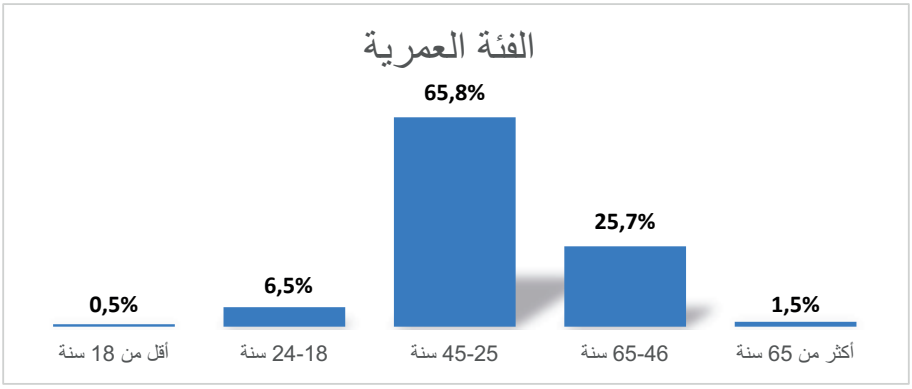

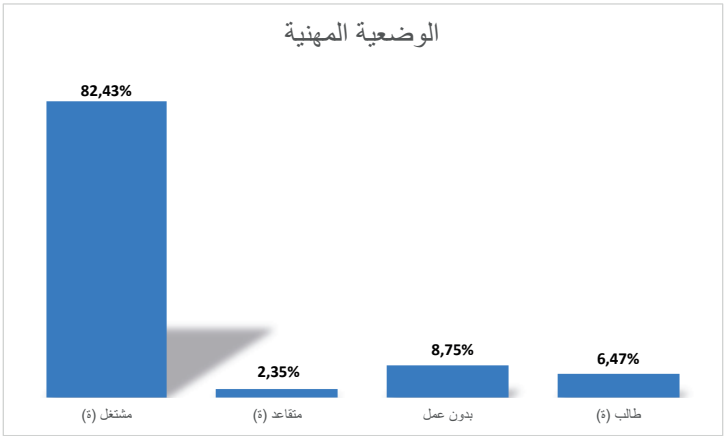

حسب بلد الإقامة

حوالي ربع المشاركين ازدادوا في بلد الإقامة. غير أن المهاجرين المزدادين في المغرب يشكلون أغلبية المشاركين (75.19 في المائة)، وهو أمر ينسجم مع المعطيات الرسمية التي تشير إلى استمرار تدفق موجات الهجرة نحو الخارج (78 في المائة من المغاربة المقيمين بالخارج، غادروا المغرب خلال الفترة 2000-2018).

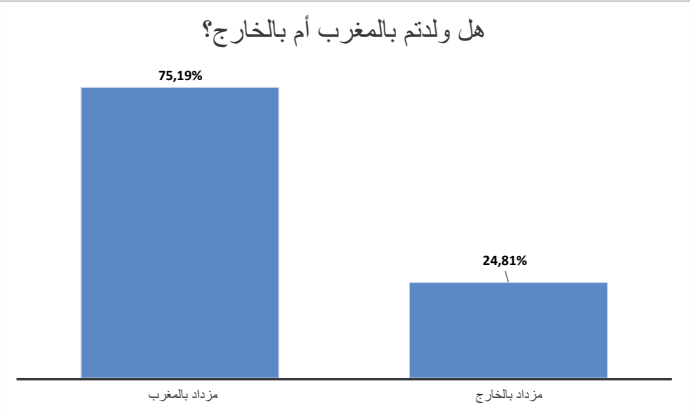

من جهة أخرى، تبرز نتائج الاستشارة أن 61.42 في المائة من المشاركين يحملون جنسية أخرى واحدة على الأقل غير الجنسية المغربية، وهي نسبة تقارب تلك الواردة في البحث الذي أنجزه مجلس الجالية المغربية بالخارج في صفوف الشباب المغاربة المقيمين في 6 بلدان أوروبية (65 في المائة سنة 2020 مقابل 50 في المائة سنة 2009).

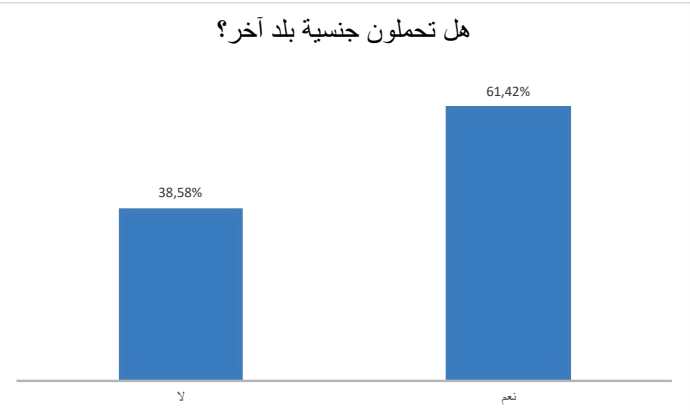

يمثل مغاربة العالم المشاركون في الاستشارة 53 بلدا (إما يقيمون في البلد أو مزدادون فيه أو يحملون جنسيته)، وتضم فرنسا أكبر عدد من المشاركين (55.67 في المائة)، متبوعة ببلجيكا (7.40 في المائة) وألمانيا (6.08 في المائة)، وكندا (5.22 في المائة)، وإسبانيا (4.39 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (3.74 في المائة)، وإيطاليا (3.61 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (2.67 في المائة)، وهولندا (2.37 في المائة).

طبيعة ومتانة الروابط بين مغاربة العالم والمملكة المغربية

يصف 65.22 في المائة من المشاركين الروابط التي تجمعكم بالمغرب بالقوية، ويرى 27.72 في المائة منهم أنه ينبغي توطيدها. ويلتقي هذا التوجه مع مخرجات الاستطلاع الذي أجراه مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج سنة 2020، بحيث أبرز أن 89 في المائة من الشباب الذين شملهم الاستطلاع صرحوا أنهم يشعرون بأنهم مغاربة.

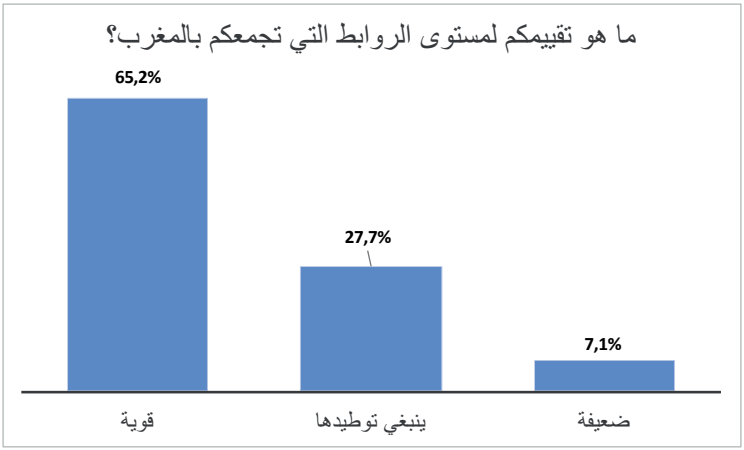

وفيما يتعلق بالروابط العائلية والشخصية، تحظى الزيارات إلى الأهل والعائلة بمكانة متميزة (94.27 في المائة)، تليها الزيارات ذات الصبغة الدينية والروحية (11.07 في المائة). ويعتبر امتلاك إقامة ثانوية عنصرا للحفاظ على هذه الروابط (24.38 في المائة).

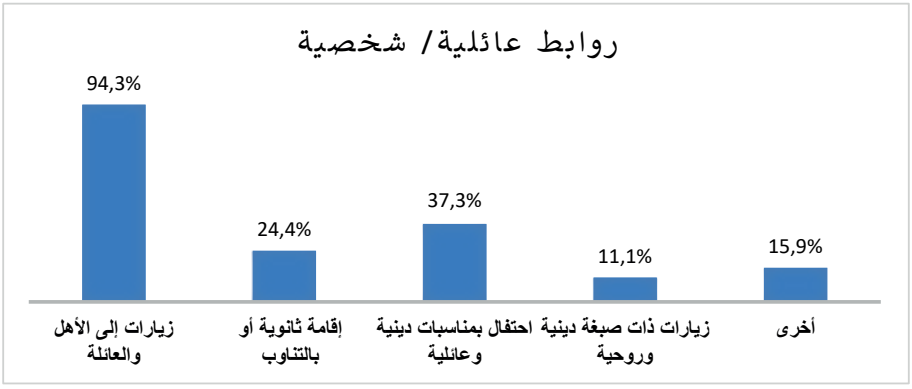

وبخصوص الروابط الثقافية والترفيه، تأتي السياحة والزيارات للمغرب على قائمة الإجابات بنسبة 81.10 في المائة، تليها الأنشطة الثقافية (40.99 في المائة) ثم الرياضة والأنشطة الترفيهية (27.51 في المائة).

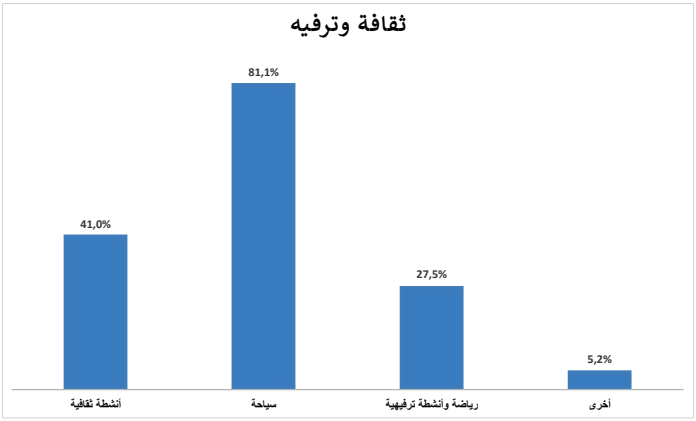

أما في ما يتعلق بالالتزام والتضامن، تشكل الهبات والتحويلات المالية عاملا من عوامل الحفاظ على الروابط مع المغرب (72.53 في المائة)، تليها الأنشطة التطوعية والجمعوية (34.71 في المائة).

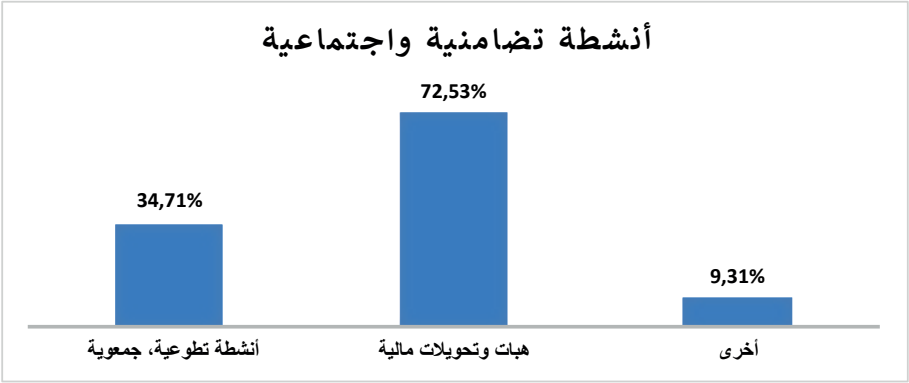

وفيما يتعلق بالروابط المهنية، أشار 33.90 في المائة من المشاركين إلى الاستثمار باعتباره عاملا من عوامل الحفاظ على الروابط مع المغرب، تليه التجارة (19.32 في المائة) ثم برامج التبادل الجامعي والطبي، أو المتعلق بالعمل المحلي أو السياسي (11.65 في المائة). وقد أشارت نسبة كبيرة من مغاربة العالم المقيمين بهولندا (44.30 في المائة) إلى الاستثمار باعتباره عاملا للحفاظ على الروابط التي تجمعهم بالمغرب، يليهم مغاربة العالم المقيمون بالولايات المتحدة الأمريكية (40 في المائة)، فمغاربة فرنسا (37.65 في المائة). وقد كان مغاربة العالم المقيمون بألمانيا أكبر نسبة عَبَّرت عن عزمها الاستثمار في برامج التبادل الجامعي والطبي، أو البرامج المتعلقة بالعمل المحلي أو السياسي (20.30 في المائة).

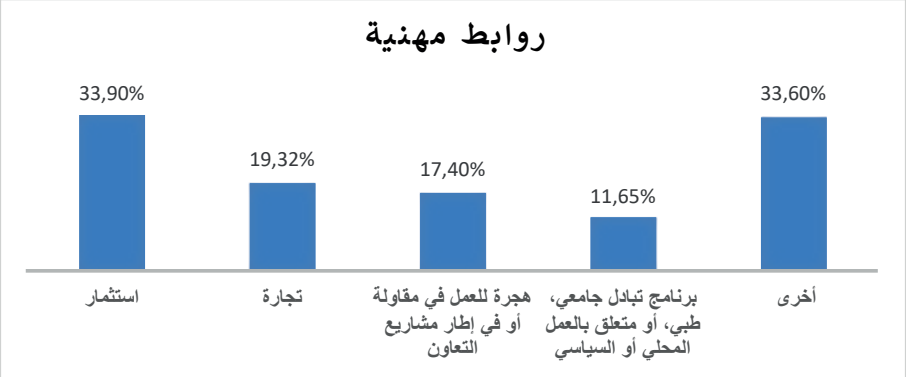

تقييم جودة الخدمات المقدمة لمغاربة العالم في بلد الإقامة والمغرب

يظل مستوى رضا مغاربة العالم عن جودة الخدمات المقدمة لهم في بلد الإقامة متوسطا (57.26 في المائة بالنسبة لخدمات النقل و56.79 في المائة للخدمات البنكية و53.72 في المائة للمصالح القنصلية). وهي نِسَب تُعَبِّر عن تنوع التجارب التي عاشها المشاركون والتقييمات المختلفة في هذا المجال. وقد قُدِّمت بعض هذه التجارب على شكل شهادات أو وقائع.

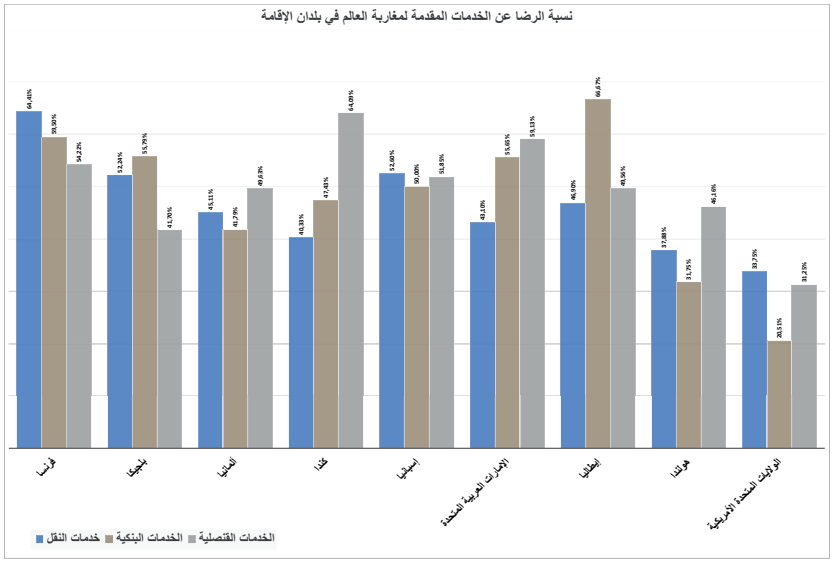

وقد كانت الآراء أكثر وضوحا في ما يتعلق بِخَدمات تدريس اللغات الوطنية، حيث استأثرت بأعلى مستويات عدم الرضا (70.46 في المائة)، تليها الخدمات الثقافية (64.28 في المائة) والخدمات والدعم في المجال الديني (51.38 في المائة).

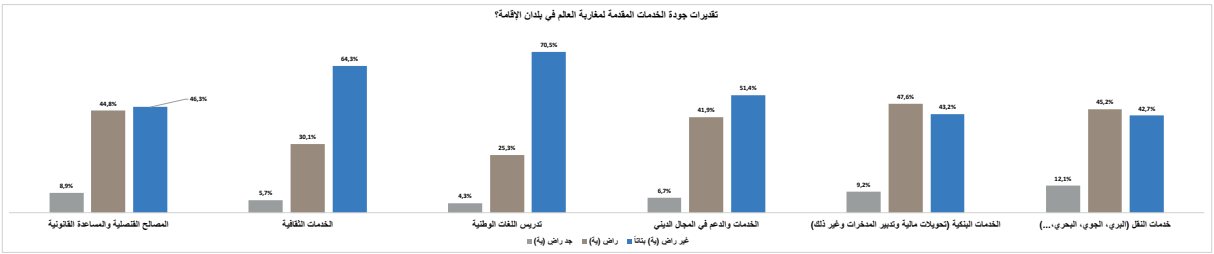

وهناك تباين في مستويات الرضا بالنسبة للبلدان في ما يتعلق بالخدمات المقدمة لمغاربة العالم في بلد الإقامة. وتحظى خدمات تدريس اللغات الوطنية باهتمام بالغ من طرف جميع المشاركين حيث عَبَّر المشاركون والمشاركات المقيمون بالولايات المتحدة عن مستويات عالية من عدم الرضا عن مجموع هذه الخدمات.

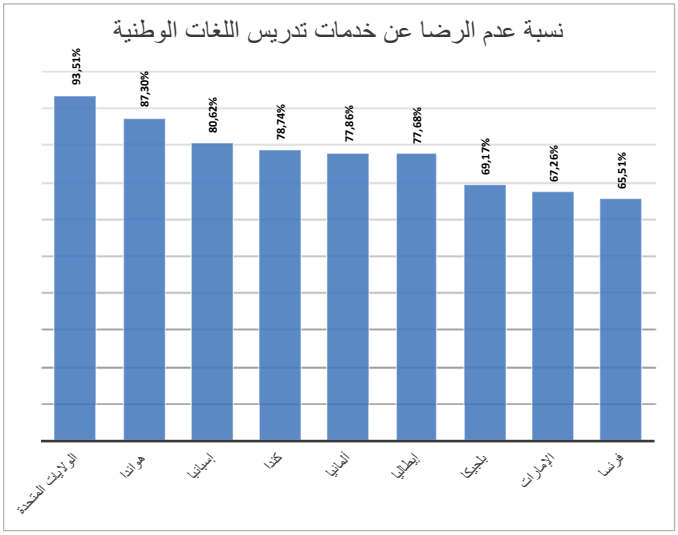

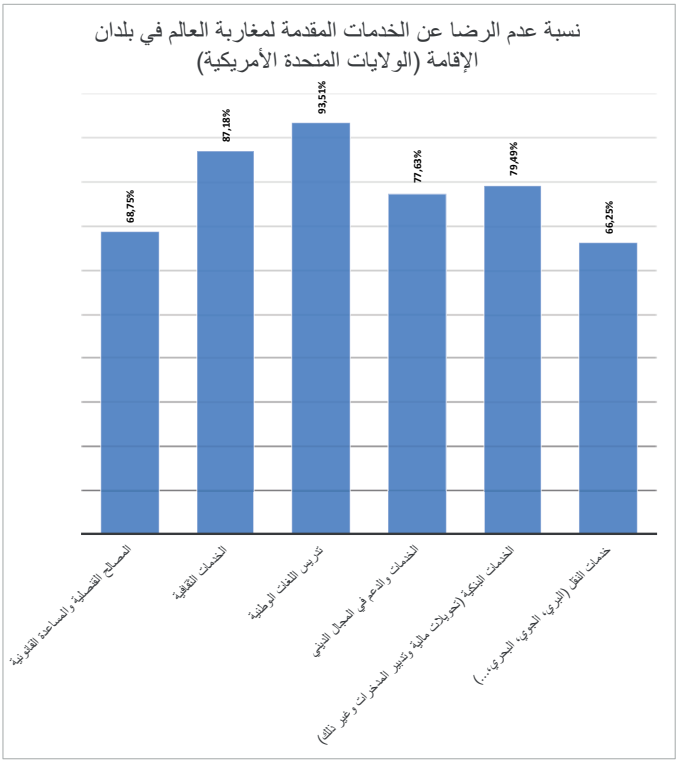

من ناحية أخرى، أبان مغاربة العالم عن تفاعلهم الإيجابي مع التقدم الذي شهدته بلادنا من حيث البنيات التحتية، فضلا عن الجهود المبذولة لتنظيم عملية «مرحبا»، رغم ما أبداه بعض المشاركين من عدم الرضا عن عدد من الجوانب. في هذا الصدد، أعرب 72 في المائة من المستجوبين عن رضاهم عن الخدمات على الطرق والطرق السيارة، وعَبَّر 65 في المائة عن تقييمهم الإيجابي لعمليات العبور عبر المراكز الحدودية. وفي ما يخص الخدمات البنكية والمالية لمغاربة العالم في المغرب، بلغ مستوى الرضا 61.4 في المائة، وهي نسبة أعلى بقليل من درجة رضاهم عن هذه الخدمات في بلدان الإقامة. وتُجمِع الآراء المُعَبَّرُ عنها تقريبا على اعتبار العروض المتوفرة في مجال الرعاية الصحية في المغرب غيرَ مُرضية (84.4 في المائة)، على غرار الخدمات الإدارية (71.2 في المائة)، والخدمات القضائية (65.8 في المائة)، والخدمات المتعلقة بالاستثمار (59.7 في المائة) والخدمات المُقَدَّمة في إطار المحافظة العقارية (54.3 في المائة).

وتُسَجَّل اختلافات في درجات عدم الرضا حسب بلد الإقامة بالنسبة لبعض الخدمات. في هذا الصدد، تعتبر الخدمات المرتبطة بالاستثمار غير مُرضية بالنسبة ل 82.89 في المائة من المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، و79.03 في المائة بالنسبة لمغاربة العالم المقيمين في هولندا، و71.52 في المائة بالنسبة للمقيمين في كندا، مقابل متوسط يبلغ 59.7 في المائة بالنسبة لمجموع البلدان. أما فيما يتعلق بالخدمات المقدمة في مجال المحافظة العقارية، فإنها كانت غير مُرضية بالنسبة ل 73.02 في المائة من المقيمين في هولندا و69.33 في المائة من المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، و68.46 في المائة للمغاربة المقيمين في ألمانيا، و60.36 في المائة في بلجيكا، مقابل متوسط يبلغ 54.3 في المائة.

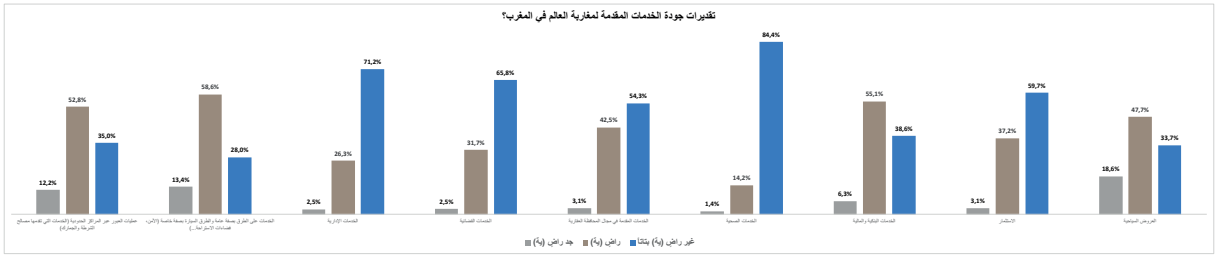

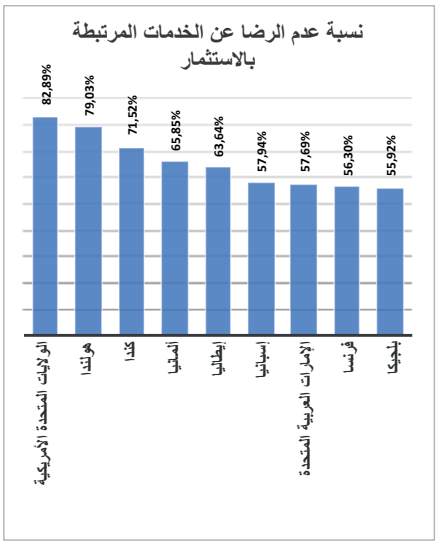

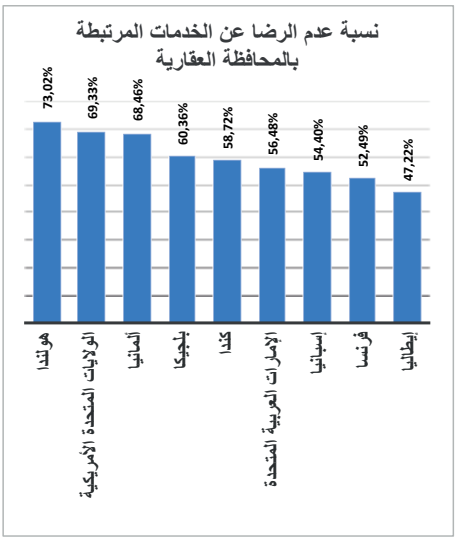

تمثلات مغاربة العالم بشأن الإكراهات التي تحول دون مساهمتهم في تنمية البلاد

اعتبر المشاركون والمشاركات في الاستشارة الفساد والمحسوبية إكراهين رئيسيين يحولان دون مساهمتهم في تنمية البلاد (78.32 في المائة)، يليهما الطابع المعقد والبطيء للخدمات الإدارية (76.98 في المائة). وجاء عدم وضوح الرؤية بشأن فرص الاستثمار في المرتبة الثالثة بنسبة 53.55 في المائة من الإجابات، تليه محدودية الوصول إلى المعلومات (50.42 في المائة).

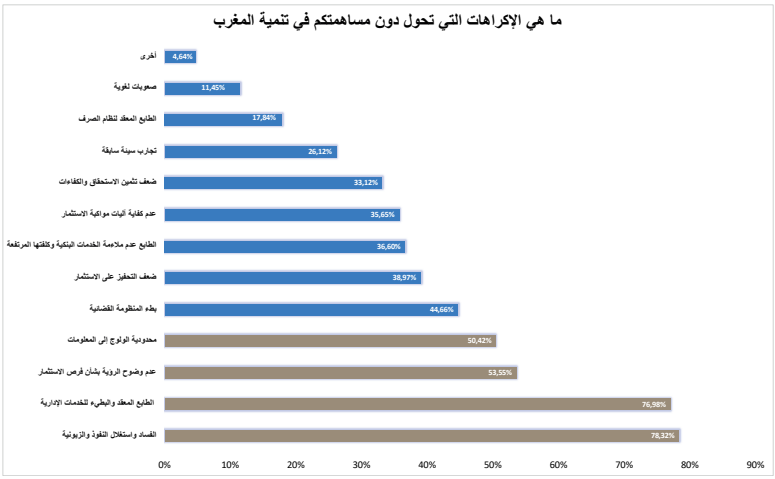

وقد وردت هذه العوامل ذاتها في الإجابات العفوية لمغاربة العالم على السؤال « ما هي التجربة السلبية التي عشتموها خلال زياراتكم للمغرب؟ «مع تسجيل تركيز خاص على المواضيع ذات الصلة «بالفساد». وفي هذا الصدد، تمحورت إجابات المشاركات والمشاركين، التي دوَّنوها بإحدى اللغات السبع التي نُشر بها الاستبيان، حول المواضيع الرئيسية التالية:

- **ضعف أخلاقيات الأعمال:** «الفساد»، «الزبونية»، دفع أموال غير مستحقة «الابتزاز»، «الخداع»، «الاحتيال والاستيلاء على الممتلكات»، «النصب في المعاملات العقارية».

- **الصعوبات المرتبطة بالمرفق العام والخدمات الإدارية:** التسويف والتعقيد والبطء في المعاملات الإدارية، المساطر الإدارية والجمركية والقضائية، ومسطرة معادلة الشهادات.

- **تعقيدات مناخ الأعمال:** فيما يتعلق بالمعلومات، وشفافية إجراءات الاستثمار، وتعدد المحاورين بالنسبة لصغار المستثمرين، والعلاقات البنكية، وشفافية المنظومة الضريبية.

- **ضعف الخدمات الصحية والنظافة العمومية:** التأخر في تقديم الإسعافات الأولية عند وقوع حوادث السير، تدني جودة الرعاية الطبية، واقع حال المستشفيات العمومية، انتشار النفايات على الطريق العام.

- **الأمن والنظام العام:** بعض المظاهر التي تغذي الشعور بغياب الأمن؛ الشطط في استعمال السلطة من لدن بعض أعوان المراقبة الطرقية، فرض غرامات وعقوبات «غير مبررة أحيانا».

- **السلوك المدني:** عدم احترام حقوق المرأة، تصرفات حراس السيارات، عدم الاعتراف بمغاربة العالم واحترامهم، التعرض لسوء المعاملة ولوضعيات مُهينة، الإحساس بالتمييز ضد الأجانب وسوء المعاملة، تصرفات مسيئة وغير مواطنة، عدوانية بعض أعوان الجمارك، البيروقراطية، الشروط والقواعد المرتبطة بالإقامة في الفنادق.

جودة خدمات النقل: تكلفة تذاكر الطائرة، أوجه الاختلال في خدمات الشركة الوطنية للنقل الجوي (استقبال، معلومات، مساعدة، إلخ)؛ جودة وسائل النقل العمومي، اكتظاظ القطارات.كما أشار المشاركون بكثافة إلى العوامل التي تجعلهم يعتزون بكونهم مغاربة، حيث تناولت إجاباتهم على السؤال « ما هي التجربة التي جعلتكم تفتخرون ببلدكم؟»، مواضيع متنوعة، نورد في ما يلي موجزا تركيبيا عنها. وتجدر الإشارة إلى أن العامل الذي ورد بشكل قوي في معظم إجابات المشاركات والمشاركين يتعلق باعتزازهم بشخص جلالة الملك محمد السادس وما يقوم به من مبادرات.

- **المؤسسات:** جلالة الملك محمد السادس؛ الملكية؛ الإنجازات التي تَحقَّقت في عهد جلالة الملك منذ اعتلائه العرش؛ مواقف جلالته وإشعاع المملكة على الساحة العالمية؛ الدفاع عن مغربية الصحراء؛ الارتقاء بحقوق المرأة؛ تدبير أزمة كوفيد-19.

- **الهوية الوطنية:** عُمق التاريخ الوطني للمغرب؛ حُب الوطن؛ المسيرة الخضراء؛ الدفاع عن الصحراء المغربية؛ الدبلوماسية المغربية؛ عَراقة المغرب في التاريخ؛ حُب الوطن والراية المغربية.

- **التنمية:** استتباب الأمن؛ استقطاب الاستثمارات والفاعلين الاقتصاديين الدوليين؛ اختيار الطاقة المتجددة؛ تطوير البنيات التحتية والتجهيزات؛ تحسين مستوى النظافة في المدن؛ المعرض الدولي للفلاحة في المغرب؛ البنية الأساسية لشبكة الأنترنت؛ المشاريع الكبرى (القطار فائق السرعة)؛ نصف ماراثون مراكش الدولي.

- **الارتقاء بحقوق النساء:** إصلاح مدونة الأسرة؛ تنظيم كأس الأمم الإفريقية للسيدات لكرة القدم.

- **القيم المجتمعية:** مظاهر التضامن في الحياة اليومية؛ حُسن الضيافة؛ كرم الأخلاق في المجتمع المغربي؛ العيش المشترك؛ فن الطبخ المغربي؛ النبوغ المغربي؛ الرابط الأُسري.

- **التعددية الثقافية:** التوفيق بين أصالة التقاليد والمعاصرة؛ التمسُّك بالأرض وجذورها والوفاء لإرث الآباء والأجداد؛ جمالية مناطق المغرب؛ التراث (موقع وليلي وغيره من المواقع)؛ الفنون المغربية ورجال ونساء الفن المغربي.

- **استقبال مغاربة العالم:** عملية «مرحبا».

آليات ومجالات تعزيز العلاقة بين المملكة المغربية ومغاربة العالم

شكلت رقمنة الخدمات الإدارية مطلبا أساسا بالنسبة لمغاربة العالم، حيث اعتبر غالبية المشاركين والمشاركات أن إحداث منصة رقمية تفاعلية تضم جميع الخدمات وتستجيب لمختلف طلبات مغاربة

العالم يمكن أن يحل الصعوبات الإدارية التي يواجهونها (90.16 في المائة). وقد جاء المغاربة المقيمون في الإمارات في مقدمة مؤيدي هذه الفكرة (95.61 في المائة)، يليهم المغاربة المقيمون في كندا (94.54 في المائة).

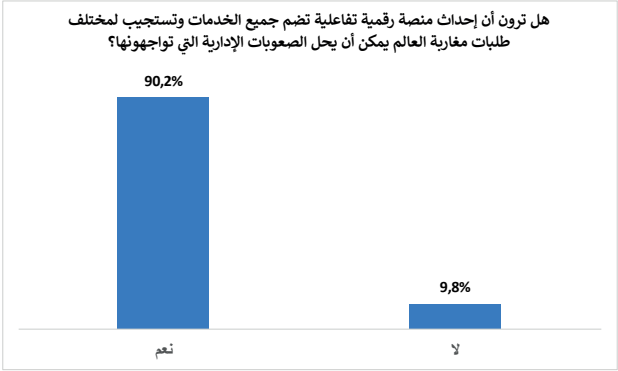

أعرب المشاركون عن رغبة ملموسة في المساهمة في تنمية المغرب، من خلال نقل المهارات (58.62 بالمائة) والكفاءات (54.34 بالمائة)، وتعزيز إشعاع المغرب (54.53 بالمائة). وكذلك بنسبة 50.69 بالمائة من خلال الاستثمار، يليها الترافع بشأن القضية الوطنية (44.96 بالمائة) وعمليات تحويل الأموال (44.48 بالمائة). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تسجل اختلافا طفيفا حسب بلد الإقامة. وفي هذا الصدد، عبر 64.35 بالمائة من المشاركين المقيمين في الإمارات العربية المتحدة عن استعدادهم للاستثمار في المغرب، مقابل معدل متوسط يبلغ 50.69 بالمائة. ومن ناحية أخرى، تكررت مسألة نقل الكفاءات في أجوبة المشاركين من أمريكا الشمالية، مسجلة نسبة 71.27 بالمائة لدى المشاركين المقيمين في كندا، و68.75 بالمائة لدى أولئك المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية، مقابل معدل متوسط يبلغ 58.62 بالمائة.

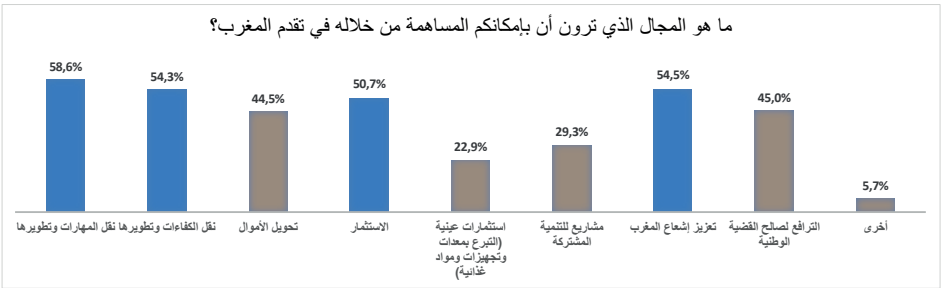

أما فيما يخص سرعة الاستفادة من الخدمات الإدارية والمساطر القانونية فتأتي على رأس قائمة الانتظارات التي تحظى بالأولوية لدى المشاركين، وذلك بنسبة 82.66 بالمائة، تليها رقمنة الخدمات (67.12 بالمائة)، والولوج إلى خدمات الرعاية الصحية (55.74 بالمائة)، والمؤسسات المخصصة لشؤون مغاربة العالم (51.90 بالمائة) والحصول على المعلومة (49.56 بالمائة). وتأتي التمثيلية في المؤسسات في المرتبة الثامنة (41.09 بالمائة)، تليها المشاركة السياسية (40.52 بالمائة).

ولقد تبين أن هذه الانتظارات تسجل بعض الاختلافات من بلد الى آخر حيث سجلت أمريكا الشمالية أعلى نسبة فيما يخص رقمنة الخدمات (الولايات المتحدة الأمريكية: 76.54 بالمائة، وكندا: 75.96 بالمائة) في حين سجلت الإمارات العربية المتحدة (75.44 بالمائة). ويتميز المشاركون المقيمون في هذا البلد برغبتهم القوية في الاستفادة من معاش التقاعد (58.77 بالمائة مقابل 21.21 بالمائة كمتوسط).

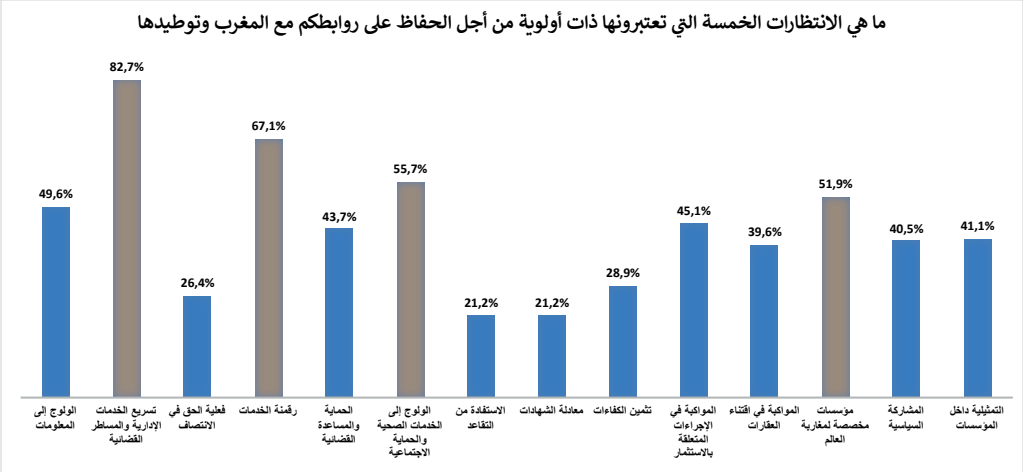

الانتظارات إزاء الفاعلين المؤسساتيين

على المستوى المؤسساتي، اعتبر 57.80 بالمائة من المشاركين أن إحداث وزارة مخصصة تضطلع بدور الوسيط المؤسساتي لمعالجة شؤون مغاربة العالم ستكون مبادرة محمودة، مقابل 45.35 بالمائة عبروا عن رغبتهم في إحداث غرف تجارية مغربية في بلدان الإقامة، و40.66 بالمائة في إحداث مجلس استشاري خاص بمغاربة العالم، و38.98 بالمائة في إحداث مراكز الاستثمار.

إذا كانت الرغبة التي عبر عنها المشاركون في الحفاظ على علاقات مؤسساتية مع البلد الأصل تظل رغبة قوية، فإنها تتجلى في المطالبة بخدمات إدارية تستجيب لحاجياتهم ومنصة رقمية تمكنهم من إسماع صوتهم والتعبير عن تظلماتهم. ذلك أن 33.11 بالمائة من المشاركين لم يعبروا عن تفضيلهم لصيغة معينة من أجل تعزيز المشاركة والتمثيل المؤسساتي. إذ بلغت هذه الفئة 68.18 بالمائة لدى المشاركين المقيمين في هولندا، و60.30 بالمائة في صفوف المقيمين في ألمانيا، و50.47 بالمائة من بين المقيمين في فرنسا. أما الذين عبروا عن رأي في المضوع، فمنهم من يفضل تمكين مغاربة العالم من الاضطلاع بدور استشاري مهيكل لدى مؤسسات الحكامة الجيدة (2882 من المشاركين) ومنهم من يفضل تعزيز المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية (2898 من المشاركين).

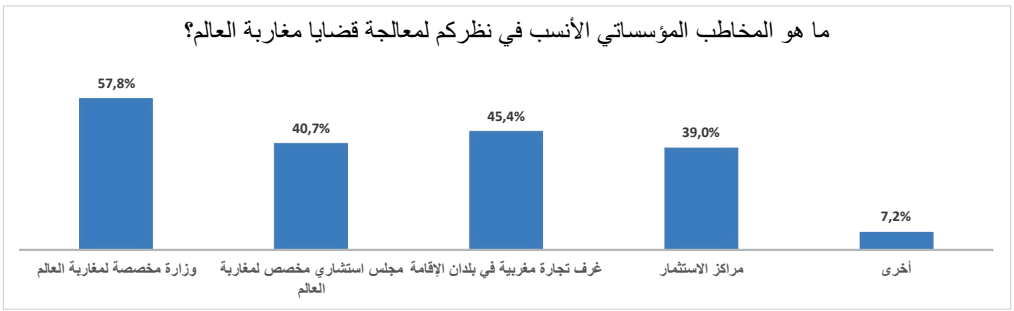

مشاريع الاستقرار بالمغرب

لا تكشف الإجابات المستقاة من الاستشارة عن وجود رغبة عامة لدى مغاربة العالم في العودة للاستقرار النهائي بالمغرب، حيث يعتزم أقل من ربع المشاركين (21.15 بالمائة) العودة بشكل نهائي للمغرب في حين يستبعد 17.25 بالمائة صراحة ذلك. من ناحية أخرى، يبدو أن صيغة الإقامة بالتناوب تتوافق بشكل أكبر مع رغبات المشاركين ومشاريعهم المستقبلية. وأعرب ما يقرب من نصف المشاركين (44.15 بالمائة) أنهم يعتزمون تبني صيغة التناوب بين فترات الإقامة في المغرب وبلد الإقامة. وسجلت نسبة العودة بدافع العمل نسبة 47.17 بالمائة، يليها التقاعد (22.25 بالمائة) والتجمع العائلي (16.35 بالمائة). ولقد أعلن نصف المشاركين فقط عن أفق زمني محتمل للعودة، يتراوح بين أقل من سنة (17.9 بالمائة) وأكثر من 10 سنوات (21.8 بالمائة).

وتختلف الأسباب الكامنة وراء العودة المحتملة للمغرب حسب بلد الإقامة. وفي هذا الصدد، سُجلت أكبر نسبة للمشاركين الذي يفكرون في العودة للمغرب بعد التقاعد في صفوف المشاركين المقيمين في الولايات المتحدة (39.34 بالمائة مقابل متوسط يبلغ 22.25 بالمائة) في حين أن التجمع العائلي يعد دافعا يحفز 35.48 بالمائة من المشاركين المقيمين في الإمارات العربية المتحدة للعودة إلى المغرب، و34.02 بالمائة من أولئك المقيمين في إسبانيا، وذلك مقابل معدل متوسط يبلغ 16.35 بالمائة.

الأسباب	الأفق الزمني	العودة إلى المغرب

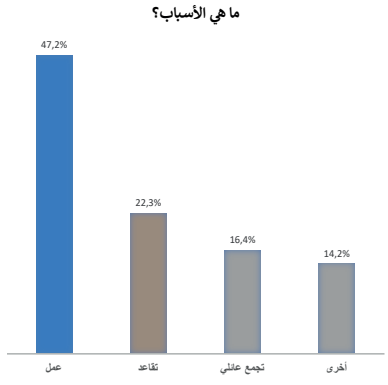

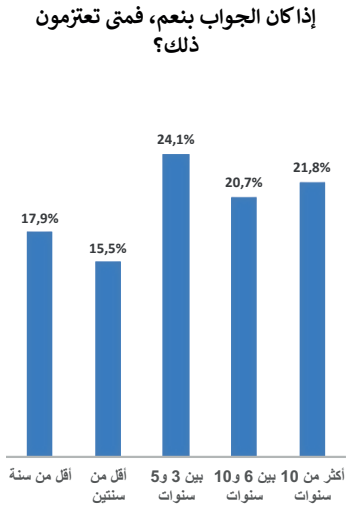

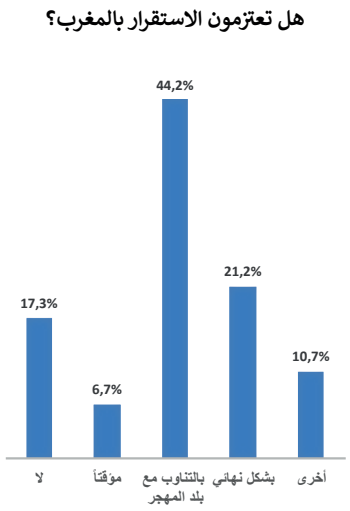

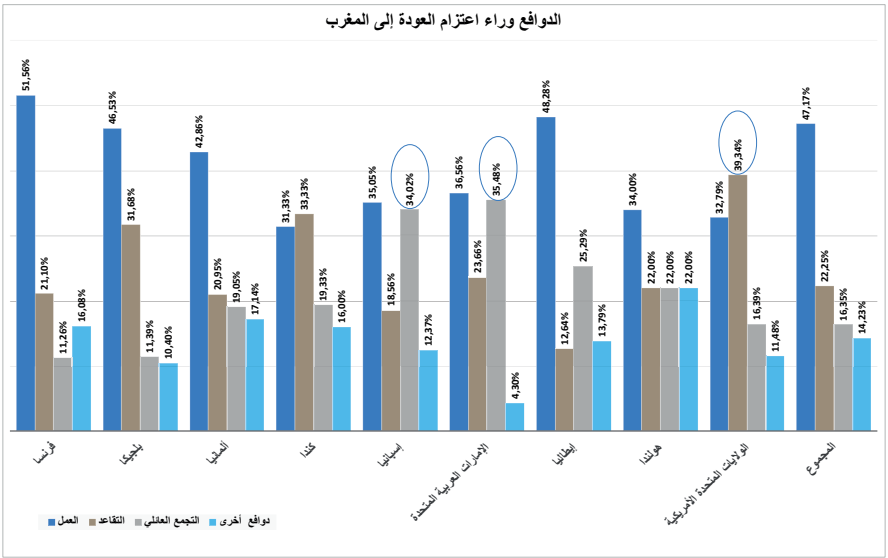

في الختام، أبدى مغاربة العالم، من مختلف الأجيال والمناطق الجغرافية، اهتماما شديدا بموضوع الاستشارة. وشكل الشباب النشيطون غالبية المشاركين (65.77 في المائة تتراوح أعمارهم بين 25-45 سنة و82.43 في المائة منهم نشيطون). وصرحت الغالبية بأنها تحافظ على روابطها مع المغرب (92.94 في المائة)، ووصفتها 65.22 في المائة من المشاركين بكونها روابط قوية. في حين عبرت نسبة 87.76 في المائة بأن العلاقات الأسرية والشخصية تحظى بالمكانة الأهم، تليها الروابط الثقافية (77.83 بالمائة)، وعلاقات التضامن والالتزام (65.59 في المائة) والعلاقات المهنية (57.22 في المائة). ويبدو أن المشاركين يتتبعون التقدم الذي أحرزه المغرب في العديد من المجالات. وتبرز شخصية جلالة الملك محمد السادس والمبادرات التي يقوم بها بقوة باعتبارها الباعث الأول لاعتزاز المشاركين بالانتماء للمغرب. ومع ذلك، لا تزال هناك نقاط سلبية فيما يتعلق بتقييم الخدمات المقدمة إلى مغاربة العالم. ويتبين أن أغلب مؤاخذات المشاركين تنصب على الظواهر والأفعال التي تعد شكلا من أشكال «الفساد»، كما أنهم يجمعون على رقمنة الخدمات كأحد انتظاراتهم الأساسية (90.2 بالمائة).

ما زالت تحدو مغاربةَ العالم رغبةٌ شديدة في الإسهام في تنمية المغرب (58.62 في المائة)، رغم ما أشاروا إليه من عقبات تعترض سبيلَهم إلى ذلك. وعلى المستوى المؤسّساتيّ، فقد أفصح (57.8 في المائة) منهم عن رغبتهم في وجود وزارة خاصة تُعنى بشؤون مغاربة العالم، مع ضرورة العمل على تعزيز النظام المؤسّساتيّ في بلد الإقامة من خلال وضع بنيات تعنى بالمواضيع الاقتصادية، من قبيل الغرف التجارية المغربية (45.4 في المائة). وتُبيِّن نتائج الاستشارة أيضاً أنَّ مِنَ المُستجوَبين مَنْ لا يُخطِّط للعودة بصفة نهائية إلى المغرب، ولا تُوحي الأجوبة كذلك باحتمال حدوث عمليات عودة على نطاق واسع، غير أن الأغلبية لا تستبعد فكرةَ المُراوَحة في الاستقرار بين المغرب وبلد الإقامة (42.2 في المائة)، بينما أعرب البعض الآخر عن عزمهم الرجوع إلى المغرب للاستقرار فيه نهائياً لدواعي مهنية (47.2 في المائة).

أرقام رئيسية:

المشاركات والمشاركون في الاستشارة:	• 4651 من المشاركين رجالاً ونساءً. • 39.5 في المائة من النساء و0.56 في المائة من الرجال. • الفئات العمرية: الأشخاص الأقل من 18 عاماً (0.48 في المائة)؛ الأشخاص ما بين 18 و24 عاماً (6.54في المائة)؛ الأشخاص ما بين 25 و45 عاماً (66.77 في المائة)؛ الأشخاص ما بين 45 و65 عاماً (25.72في **المائة**)؛ **الأشخاص** الذين يتجاوز عمرهم 65 عاماً (1.50 **في المائة**). • الوضعية المهنية: مشتغل أو مشتغلة (82.43 في المائة)؛ بدون عمل (8.75 في المائة)؛ طالب أو طالبة (6.47 في المائة)؛ متقاعد أو متقاعدة (2.35 في المائة).
الاستبيانُ الإلكترونيّ:	• من 8 إلى 29 **أكتوبر** 2022
الاستبيان بسبع لغات:	• عدد المشاركين والمشاركات بحسب **اللغة التي مُلئ بها الاستبيان: الفرنسية** (2.752**ألف**)؛ **العربية** (1.142)؛ الإنجليزية (343)؛ الألمانية (178)؛ **الإسبانية** (94)؛ **الإيطالية** (86)؛ الهولندية (56).
بلدان الإقامة:	• 53 بلداً **من بلدان الإقامة موزعة على خمس قارات.**
المشاركات والمشاركون ممّن كانت ولادتهن أو ولادتهم في الخارج:	• 24.82في المائة من المشاركين والمشاركات.
مغاربة العالم من مزدوجي الجنسية:	• 61.42 في المائة من المشاركين والمشاركات.
طبيعة الروابط التي تجمع مغاربة العالم بالمغرب وتقييم مستوى هذه الروابط:	• روابط قوية (65.22 في المائة)؛ **روابط ينبغي توطيدها** (27.72 في **المائة**)؛ **روابط ضعيفة** (7.06 في المائة). • روابط عائلية وشخصية (87.76في المائة)؛ روابط ثقافية (77.83 في المائة)؛ روابط مشاركة وتضامن (65.59 في المائة)؛ روابط مهنية (57.22 في المائة).
مستوى الرضا عن الخدمات المقدّمة لمغاربة العالم في بلدان إقامتهم:	• الخدمات التي حظيت بمستوىً عالٍ من الرضا لدى مغاربة العالم: خدمات النقل (57.26 في المائة)؛ الخدمات البنكية (56.79 في المائة)؛ **الخدمات القنصلية** (53.72 **في المائة**). • **الخدمات التي رَصَد الاستبيانُ** فيها أعلى مستوياتِ عدم الرضا: تعليم اللغات الوطنية (70.46 في المائة)؛ الخدمات الثقافية (64.28في المائة)؛ الخدمات في المجال الديني (51.38 في المائة).

مستوى الرضا عن الخدمات المقدّمة لمغاربة العالم في داخل المغرب:	• الخدمات التي حظيت بمستوىً عالٍ من الرضا لدى مغاربة العالم: الخدمات على الطرق بصفة عامة والطرق السيَّارة خصوصاً (72.03 في المائة)؛ العروض السياحية (66.34 في المائة)؛ العبور عبر المراكز الحدودية (64.99 في المائة)؛ الخدمات البنكية والمالية (61.43 في المائة). • الخدمات التي رَصَد **الاستبيان فيها أعلى مستويات عدم الرضا: الرعاية الصحية** (84.37 في المائة)؛ الخدمات الإدارية (71.23 في المائة)؛ الخدمات القضائية (65.80 في المائة)؛ الاستثمار (59.66 في المائة)؛ المحافظة العقارية (54.34 في المائة).
الإكراهات التي يرى مغاربة العالم أنها تعترض إسهامهم في تنمية البلاد:	• الفساد والزبونية (78.32 **في المائة**)؛ **الطابع المعقد والبطيء للخدمات الإدارية** (76.98 في المائة)؛ عدم وضوح الرؤية بشأن فرص الاستثمار (53.55 **في المائة**)؛ **محدودية الولوج إلى المعلومات** (50.42 **في المائة**)؛ **بطء** المنظومة القضائية (44.66 في المائة).
رأي مغاربة العالم في إحداث منصة رقمية تضم جميع الخدمات:	• 90.2 في المائة من مغاربة العالم رَدُّوا بالإيجاب.
عن المجالات التي يرى مغاربة العالم إسهامهم من خلالها في تنمية البلاد:	• نقل المهارات وتطويرها (58.62 في المائة)؛ تعزيز إشعاع المغرب (54.53 في المائة)؛ نقل الكفاءات (54.34 في المائة)؛ الاستثمارات (50.69 في المائة)؛ الترافع لصالح القضية الوطنية (44.96 في المائة)؛ تحويل الأموال (44.48 في المائة).
قائمة الانتظارات ذات الأولوية:	• تسريع الخدمات الإدارية والمساطر القضائية (82.66 في المائة)؛ رقمنة الخدمات (67.12 في المائة)؛ الحصول على الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية (55.74 في المائة)؛ إحداث مؤسسات مخصصة لمغاربة العالم (51.90 في المائة)؛ الحصول على **المعلومة** (49.56 **في المائة**)؛ **المواكبة في الإجراءات المتعلقة بالاستثمار** (45.09 في المائة)؛ الحماية والمساعدة القضائية (43.72 في المائة)؛ التمثيلية داخل المؤسسات (41.09 في المائة)؛ المشاركة السياسية (40.52 في المائة).
انتظارات مغاربة العالم فيما يخص المخاطَب المؤسساتي الأنسب لمعالجة قضاياهم:	• **وزارة مخصصة لمغاربة العالم** (57.80 في المائة)؛ غرف تجارية مغربية في بلدان الإقامة (45.35 في المائة)؛ مجلس استشاري مخصص لمغاربة العالم (40.66 في المائة)؛ مراكز الاستثمار (38.98 في المائة).

كيفية تعزيز مشاركة مغاربة العالم وتمثيليتهم المؤسساتية:	• كانت الأجوبة كالآتي: أجوبة لم يرجِّح أصحابُها خياراً على الآخر (33.11 في المائة)؛ المشاركة في الانتخابات التشريعية من بلدان الإقامة (33.97 في المائة)؛ الاضطلاع بدور استشاري لدى هيئات الحكامة الجيدة (10.38 في المائة)؛ **الحصول على تمثيلية داخل مجلس** المستشارين (7.41 في المائة)؛ الحصول على تمثيلية داخل لجنة إدارة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (5.97 في المائة)؛ انتخاب أعضاء مجلس الجالية المغربية بالخارج (5.76 في المائة).
احتمالات العودة إلى المغرب:	• مشاريع العودة: لفترات بالتناوب بين بلد المهجر والمغرب (44.15 في المائة)؛ العودة نهائياً (21.15 في المائة)؛ عدم العودة (17.25 في المائة)؛ عودة مؤقتة (6.71 في المائة). • دواعي العودة: العمل (47.17 في المائة)؛ التقاعد (22.25 في المائة)؛ تجمع عائلي (16.35 في المائة). • جاءت الأجوبة على التاريخ الذي يعتزم فيها مغاربة العالم العودة إلى المغرب كالآتي: في أقل من عام (17.86 في المائة)؛ في أقل من عامين (15.50 في المائة)؛ من 3 إلى 5 أعوام (24.13 في المائة)؛ ما بين 6 و10 أعوام (20.70 في المائة)؛ بعد أكثر من 10 أعوام (21.81 في المائة).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@cese.ma